



آفاق آفاق



مؤمن بسيسو

سؤال المرحلة:

أين شرفاء فتح؟!

ما يجري على الساحة الفلسطينية يتجاوز إطار المنطق والمعقول. ويقصد بنا في متواليته لا متناهية من الحيرة والاستغراب وعدم التصديق!

"أبو مازن" يلهث بكل ثقله خلف المفاوضات حتى إنه عرض على نتنياهو استئنافها مقابل تجريد غير معلن للاستيطان، ولم يتوان -في حديث للتلغراف الإسرائيلي- عن تأكيد استعداداته لإنهاء الصراع والمطالب التاريخية للفلسطينيين مقابل دولة في حدود العام ١٩٦٧؟!

عبد ربه الذي ينطق بلسان حلال "أبو مازن" ونهجه السياسي وفريقه التفاوضي يتحدى كل الفلسطينيين ويعلم قبول القيادة الفلسطينية بيهودية "إسرائيل"! و حركة فتح لا تغير الأمر اهتماماً وجلّ همها ينصب على عدم عقد جولة الحوار في دمشق؟!

أما قادة جيش الاحتلال فإنهم يواصلون إطلاق تهديداتهم النارية ضد غزة و حركة حماس ويستعدون لاستهداف واسع وضربات كبرى دون أن يرش للسلطة و "فتح" و عرب الجوار طرف، وكان هذه التهديدات والاستعدادات تحاكي آمالهم وتداعب مخيلاتهم!!

الواقع السياسي الفلسطيني بات عصبياً على الاحتمال بكل المقاييس، والحركة الوطنية الفلسطينية تمر اليوم بأردأ مراحلها على الإطلاق.

سؤال المرحلة الذي يفجر كل الغيظ والحنق في نفوسنا: أين قيادات وكوادر وعناصر "فتح" الشرفاء، وما الذي يجبرهم على الصمت في مواجهة الارتكاس الحاصل؟! وما الذي يرغمهم على تجرع الهوان والتعايش مع الأمر الواقع الموبوء المشبع بالانحطاط السياسي والسقوط الأمني؟! هل تمكن فياض بحكم هيمنته المطلقة على المقدرات المالية للسلطة من شراء صمت رجالات "فتح" وتحويلهم إلى حالات سلبية لا تأبه إلا للمنصب والموقع الوظيفي والراتب والامتيازات. ولا تُستثار نخوتهم الوطنية لتسارع ضعف وانحدار حركتهم وحجم تجرؤ قيادتهم على المساس بالحقوق والثوابت الوطنية؟!

واقع الحال يشي -بما لا يدع مجال للشك- بأن تيار عباس - فياض الذي يجرم ويحارب المقاومة، ويشجع التعاون الأمني مع الاحتلال، ويؤم بدوام اجترار استراتيجية المفاوضات أبد الدهر. قد أحكم قبضته سياسياً ومالياً على قرار ومصير الحركة، وأن القطاعات والمستويات المختلفة قد استكانت أو رضخت، بشكل أو بآخر، للواقع الجديد ولم تعد في وارد السعي أو التحرك لتصويب الخلل واستنفاد الحركة من عللها وأزماتها الراهنة.

لا عذر لأحد داخل "فتح" في قبول ما يجري من صغار وهوان واستباحة للقيم والحقوق والثوابت الوطنية، أو استكانة للنهج التدميري الذي يدفع الحركة إلى العزل الوطني والجماهيري.

ليتحرك شرفاء "فتح" قبل فوات الأوان!

إثر تراجع «فتح» عن لقاء دمشق

«المصالحة الوطنية».. هل باتت في مهبّ رياح التأجيل؟!



النائب د. البردويل: «فتح» تستهدف

ابتزازنا وتضع العراقل أمام المصالحة.

مع حماس والمصالحة لا يلتقيان، إضافة إلى الخلافات الداخلية داخل حركة فتح وسيطرة الجناح المتنفذ في الأجهزة الأمنية وجناح سلام فياض، ما يضغط ويدفع إلى تعطيل المصالحة وجعل إشكالية المكان سببا وعقدة في المنشار.

انتظار العدوان

ولم يستبعد القراوي أن تكون التهديدات العسكرية الصهيونية ضد قطاع غزة أحد الأسباب وراء تراجع حركة فتح وانتظارها عدوانا ضد حركة حماس، مشيراً إلى أن هناك تهديدات جديدة لشن حرب أو ضربة قاسية ضد قطاع غزة، إلا أنها لن تحقق أهدافها وستبوء بالفشل الذريع كما بادت الحرب السابقة بذات المصير.

بتفسيرات للاتفاق كما يحلو لها، وخاصة عندما تلوح لها الإدارة الأمريكية بالجزرة أو بالعصى، موضحاً أن كثيراً من الناس لديها شكوك حول نجاح فرص الحوار، وذلك لأن الأمر ليس بيد حركة فتح أو بيد "أبو مازن"، فالحوار عليه "فيتو" من الإدارة الأمريكية ومن الرباعية وحتى إسرائيل.

وأضاف أن حجج حركة فتح عن إشكالية المكان لا تمثل إشكالية عند حركة حماس، وإنما هي إشكالية وذريعة فتحاوية من أجل التنصل والتراجع عما تم الوصول إليه في الاجتماعات السابقة التي تمت في دمشق، مشدداً على أن حركة فتح عودتنا دائماً أن تجد الذرائع عندما يُضغط عليها خارجياً وعندما تلوح لها الإدارة الأمريكية بأن الحوار

النائب القراوي: ذريعة فتحاوية

للتنصل من التفاهات السابقة..

تأجيل جولة المصالحة الحالية بالتفسيرات الإعلامية التي نقلتها صحيفة مصرية عن مصادر عسكرية صهيونية حول ضربة عسكرية وشيكة لحركة حماس في قطاع غزة، مؤكداً أن ذلك يستهدف إثارة نوع من الإرهاب والتخويف في صفوف المواطنين، وأن إسرائيل تحاول دائماً عن طريق الإرهاب الإعلامي إيجاد حالة من الردع لابتزاز الموقف الفلسطيني، مضيفاً أن ذلك أسلوب قد جربناه كثيراً ولا يمكن أن نخضع له.

ذريعة فتحاوية

بدوره أكد النائب فتحي القراوي أن حركة فتح عودتنا على مثل هذه المواقف، فما إن تبدأ أجواء المصالحة تلتئم إلا وتخرج علينا حركة فتح

أكد نائبان في المجلس التشريعي أن إصرار حركة فتح على تأجيل جولة المصالحة من خلال تغيير مكان انعقادها يشكل محاولة فتحاوية مكشوفة لوضع العقدة في المنشار وذريعة مقصودة من أجل إفشال المصالحة، موضحاً أن "فتح" عودتنا على تلك المواقف عند تدخل الأمريكيين أو بفعل تدخل مراكز القوى في الأجهزة الأمنية وحكومة فياض التي لا يروق لها انطلاق عجلة المصالحة.

ولم يستبعد النائبان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" أن تكون التهديدات العسكرية الصهيونية لقطاع غزة وانتظار العدوان على حركة حماس إحدى الأسباب التي تقف وراء "عقدة" التأجيل، مؤكداً أن إسرائيل تحاول إثارة حالة من التخويف في صفوف المواطنين الفلسطينيين.

وضع للعراقل

فقد استغرب النائب د. صلاح البردويل إصرار حركة فتح على عدم عقد جلسة الحوار التي يفترض أن تتم يوم أمس الأربعاء في دمشق، مؤكداً أن "فتح" ليس لديها أي سبب مقنع لنقل الجولة، ولا يفهم من هذا المطلب إلا أنه نوع من الابتزاز ووضع للعراقل أمام نجاح المصالحة.

وأوضح البردويل أن المصالحة تمثل شراكة بين طرفين، ولابد أن تكون لدى الطرفين إرادة حرة مستقلة، مؤكداً أن نكوص أحد الطرفين من شأنه إفساد الوفاق والمصالحة وعدم إتمام مسيرتها.

محاولة للتخويف

ولم يعلق البردويل على مدى علاقة

اعتبروها تقريظاً بحقوق وثوابت هو غير مخول فيها

النواب الإسلاميون: تصريحات عباس الهزيلة

متاجرة بتضحيات الشعب الفلسطيني

الدولة" التي تكن العداء ليس للفلسطينيين وحدهم وإنما للعرب جميعاً، خاصة وأن هذا الاعتراف شرعنة تسيء لأهلنا في الـ٨٠٠ واعتداء سافر على القرار الأممي ١٩٤٠ والذي طالب بعودة اللاجئين وضمن حقوقهم، وكذلك إنكار لحق اللاجئين الذين شردوا عن ديارهم وأرضهم ويحلمون بعودة كريمة تضمن حقوقهم الأكيدة التي يجاهد جميع الشرفاء في سبيل تحصيلها لهم".

الفلسطينية جراء مسيرة التفاوض العبيث الممتد عبر عشرات السنين مع الصهاينة. وأكد النواب أن عباس ليس الشخص المخول بإنهاء المطالب التاريخية للشعب الفلسطيني وأن الشعب وحده عبر مقاومته الباسلة هو القادر على حسم بوصلة الصراع الفلسطيني التي اعتادت أن تشير إلى حقوقنا الوطنية دون أي التفات لمصالح المحتل. وأضاف النواب: "ليس من حق عباس ولا العرب معه الاعتراف بـ" يهودية

أعرب النواب الإسلاميون عن استيائهم الشديد إزاء تصريحات عباس "المخجلة وغير المسؤولة تجاه الحقوق والثوابت الفلسطينية التي لا يساوم عليها بأي حال من الأحوال، وهي محط إجماع وطني وليس عباس هو المخول لبيت فيها". وشدد النواب في تصريح صحفي الثلاثاء (١٩-١٠) على أن مثل هذه التصريحات هي حلقة في مسلسل التضريط الذي منيت به القضية



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية خلال لقائها مع وزير الاقتصاد المهندس زياد الظاظا



د. بحر خلال مشاركته في مهرجان تكريم الموظفين المتقاعدين والمتميزين الثاني



الشيخ كمال الخطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني يزور خيمة اعتصام النواب المقدسيين



رئيس المجلس التشريعي في ضيافة «البرلمان»



الإسرائيليين وتمكينهم من حقنا في أرضنا ومقدساتنا وثوابتنا الوطنية المعروفة. واستغرب دويك صمت حركة فتح تجاه تلك التصريحات، قائلاً: "الأصل أن لا تهبط حركة فتح بتاريخها العريق وأن لا تسكت عن ذهاب دورها ومكانتها الوطنية".

وقل دويك من جدوى ما يشاع عن خيارات في جعبة قيادة السلطة، مؤكداً أن الذهاب للأمم المتحدة أو مجلس الأمن لن يكون مجدياً في ظل الفيتو الأمريكي المسلط على مجلس الأمن وسيكون عبثاً بل سيعطي جوائز لإسرائيل.

إلى حقيقة الممارسات الإسرائيلية اليوم ودعم الجيش الإسرائيلي للمستوطنين وبناء وحدات استيطانية جديدة كل هذا يحدث ولم تقتنع القيادة الفلسطينية بأنها تسير في الاتجاه الخاطئ، وهي مدعوة لتدرك أن فشلها يجب أن يكون له ثمن سياسي لا أن تكتفي بإعلانها الفشل فقط.

"فتح" صمت مستغرب

ودان دويك تصريحات ياسر عبد ربه التي أبدي فيها استعداد السلطة الفلسطينية للاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية مقابل دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، لافتاً إلى أن مثل هذه التصريحات تمثل رضوخاً لمطالب

نصيحة لقيادة السلطة

ووجه دويك نصحه لقيادة السلطة قائلاً: "أولاً عليها أن تصارح الشعب بأنها منذ سنوات طويلة تسير في طريق لا آخر له، بدأ مظلماً ووصل إلى حد التعثر الكامل الذي يدل على أن نهج القيادة غير واضح وغير ناضج وغير مستقيم محصلته التفريط بالثوابت الفلسطينية والقدس وحق العودة وإن كان ظاهر القول من قبلهم المطالبة بالمحافظة على ثوابت القدس وحق العودة وغيرها". وتابع قائلاً: "نحن نرى أن التنازل يوماً وراء يوم يرافقه تصريحات تهبط عما سبقه لدرجات لم نكن نتصورها، ويجب أن ينظر

وممارسة دوره، عوضاً عن تفردده في القرار.

المصالحة بعيدة

وأكد دويك إن المصالحة ما زالت بعيدة، مشدداً على أن طلب فتح تغيير مكان انعقاد لقاء الحوار القادم ليس سوى مراوغة وتنصلا. وأوضح أن من يريد المصالحة عليه أن يهيئ الأسباب لنجاحها، وأن واقع استمرار الاعتقالات والانتهاكات ضد عناصر وحماس في الضفة تحكي غير ذلك تماماً، مرجحاً أن تعود جهود تحقيق المصالحة إلى مربعها الأول.

دعا د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني قيادة السلطة الفلسطينية للتحكي وعدم الاكتفاء بإعلان الفشل، مستبعداً في الوقت نفسه إقدام الرئيس منتهي الولاية محمود عباس على تنفيذ تهديداته بالاستقالة في حال استمرت الضغوط الأمريكية لاستئناف المفاوضات في ظل الاستيطان، مؤكداً أن الأمر لا يعدو كونه مناورة سياسية.

ودعا دويك -في حوار خاص مع "البرلمان" - عباس إلى العمل بجدية لإعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها عبر إتاحة الفرصة للمجلس التشريعي بالانعقاد

المصري: قدمنا نموذجاً برلمانياً فريداً

مختلفاً عن سابقه يتأسس على رؤية

4 وطنية بمرجعية إسلامية

الشنطي: مكاتب النواب تشهد إقبالاً

5 جماهيرياً مرده الثقة والإقناع

د. عدوان: سلطة رام الله

8 تشكل أكبر العوائق

آمال المصالحة بين سندان الورقة

المصرية الفضاضة ومطرقة التعاون

9 الأمني مع الاحتلال

فلسطين بين يهودية الدولة

10 والوصاية الدولية

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة للتصديق لقانون الولاء لدولة الاحتلال وبحث تداعياته على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية



أوصت بدعم أهلنا في الداخل المحتل في مواجهة القانون، ودعوة المنظمات الدولية والحقوقية والبرلمانات العربية والدولية للتدخل من أجل وقف القانون، ودعوة شعبنا للقيام بفعاليات شعبية واسعة لتحدي القانون، وتجريم أي غطاء فلسطيني أو غير فلسطيني للقانون، وإيقاف المفاوضات العنيفة والتنسيق الأمني مع الاحتلال رداً على القانون.

كما دعت المجلس التشريعي إلى تشريع قانون يحرم الاعتراف بالكيان الصهيوني تحت عنوان "قانون تحريم الاعتراف بالكيان الصهيوني"، وذلك رداً على التشريعات الصهيونية الباطلة.

أكد المجلس التشريعي الفلسطيني إدانته القاطعة لقانون الولاء لدولة الاحتلال الذي أقرته حكومة الاحتلال مؤخراً، موضحاً أن هذا القانون يكرس العنصرية في أشنع صورها ويمهد لنكبة جديدة بحق أهلنا في فلسطين المحتلة عام ٤٨.

ودعا المجلس خلال جلسة خاصة عقدها أول أمس الثلاثاء إلى تشكيل جبهة وطنية فلسطينية عريضة لمواجهة المخططات الصهيونية وما تحمله من قوانين عنصرية خطيرة تستهدف شطب الحقوق والثوابت التاريخية لشعبنا الفلسطيني وعلى رأسها قضيتي: القدس وحق العودة. وأقر المجلس بالإجماع خلال الجلسة تقرير اللجنة السياسية التي

جريمة قانونية وإنسانية بامتياز

د. بحريدعو إلى تشكيل أوسع جبهة قانونية وتكتل حقوقي في مواجهة قانون الولاء الصهيوني

الذي يهتك كل العرى والقيم والحقوق الإنسانية. ويخالف كل الأعراف والمواثيق الدولية. وطالب الدول العربية بسحب المبادرة العربية. وتقديم كل أشكال الدعم والنصرة سياسياً. ومادياً ومعنوياً لشعبنا الصامد في الداخل الفلسطيني المحتل، كما طالب المفاوض الفلسطيني إلى الانسحاب الفوري من المفاوضات العنصرية وسائر الإجراءات والمخططات الصهيونية العدوانية. وشدد على ضرورة تشكيل أوسع جبهة قانونية وتكتل حقوقي على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي من أجل التصدي لقانون الولاء الصهيوني العنصري وكل القوانين الصهيونية العنصرية. كما طالب البرلمانات العربية والإسلامية والدولية بمناقشة أبعاد هذا القرار العنصري ووضع الحلول التي من شأنها لجم الاحتلال وضمان إيقاف هذا القرار العنصري.

وأكد بحر أن قانون الولاء الصهيوني الجديد يشكل مقدمة لنكبة تهجير كبرى جديدة بحق شعبنا في فلسطين المحتلة عام ٤٨. وتوطئة لتفريغ الداخل الفلسطيني المحتل من أصحابه الأصليين. مما يشكل جريمة عظمى من أعظم جرائم الحرب في العصر الحديث. ويفسح المجال أمام حالة لا مثيل لها من التحريض الخطير والاستهداف الواسع والمبرمج بحق أهلنا هناك بعيداً عن أي كوابح كما دعا شعبنا الفلسطيني في كل مكان وخاصة في أراضي الـ ٤٨ إلى تشكيل جبهة داخلية لمواجهة القانون الصهيوني الجديد. مؤكداً أن هذا القانون العنصري وسواه سيتحطم على صخرة إيمانكم الراسخ بحقوقكم وتجذر كم في أرضكم. ودعا بحر المنظمات الدولية. وعلى رأسهم الأمم المتحدة ومجالسها ومؤسساتها التابعة لها. وكافة المؤسسات الحقوقية إلى التحرك الفاعل في مواجهة القانون الصهيوني الجديد

واضحة إلى العالم مفادها أن الصهاينة هم أصحاب الأرض الأصليين، وأن الفلسطينيين هم "مرتزقة" على هذه الأرض". ولفت بحر أن هذا القانون العنصري يُضاف إلى سلسلة القوانين العنصرية الصهيونية التي تنتهك حقوق ومواطنة فلسطينيي عام ٤٨، وتسعى إلى إلغاء هويتهم الوطنية، واستبدالها بهوية صهيونية مزيفة، وتضع عراقيل إضافية أمام لم شمل عائلاتهم، وتسعى لضمان الأغلبية اليهودية على الأرض، وتخالف كافة المواثيق والأعراف الدولية. وتابع يقول "هذه هي حصيلة عشرين عاماً من المفاوضات الكارثية، قتل ودمار واستيطان وتهويد للقدس وسرقة للأرض وتزوير للتاريخ، هل يستمرون في هذا النهج، أم يذهبون باتجاه آخر يقود إلى تحقيق الوحدة الفلسطينية على أساس المقاومة، التي أثبتت جدواها ونجاحاتها في وجه أطماع الغزاة في فلسطين ولبنان ودول عديدة"

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن قرار حكومة العدو الصهيوني بالمصادقة على تعديل قانون المواطنة العنصري يعد جريمة قانونية وإنسانية بامتياز.

وبين بحر أن القانون الجديد يشترط على فلسطينيي الداخل، أصحاب الأرض الأصليين، إعلان الولاء لدولة إسرائيل "المزعومة" كشرط للحصول على المواطنة، ليصبح الحصول على المواطنة في التعديل الجديد للقانون مشروطاً بإعلان الولاء لدولة لإسرائيل "المزعومة" - كدولة يهودية وديمقراطية، والتوقيع على إقرار خطي بذلك. وأوضح بحر أن هذا القانون يهدف إلى تزوير تاريخ الشعب الفلسطيني، وأحقته على أرضه أرض آبائه وأجداده، ويريد الاحتلال أن يفرض خياله المريض بتاريخ مصطنع بالهيمنة وقوة السلاح، ومضى يقول "إن هذا القانون يريد أن يرسل رسالة

نواب نابلس: مصادرة الاحتلال لأراضي الضفة مخطط توسعي خطير

حذر النواب الإسلاميون في محافظة نابلس من تزايد وتيرة نهب أراضي الفلسطينيين ومصادرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي كان آخرها تسليم الاحتلال مؤخرًا مجلس قروي عورتا جنوب نابلس إخطارات تقضي بمصادرة أراض زراعية بالمنطقة. ويقضي القرار بمصادرة حوالي ألف دونم من أراضي بلدي عورتا شرق نابلس ويانون جنوب المدينة. ولفت النواب إلى أن هذه القرارات وغيرها تهدف لسرقة الأرض الفلسطينية لتوسيع المستوطنات إضافة إلى بناء مواقع عسكرية إسرائيلية على هذه الأراضي. ورأى النواب في استمرار المفاوضات دافعا للاحتلال لمزيد من التعدي والتماذي. مجددين مطالبتهم السلطة بوقف المفاوضات والتنسيق الأمني. وأن يكون لهم موقف ايجابي وجدي رافض لممارسات الاحتلال. ودعا النواب المواطنين إلى مزيد من التمسك بأرضهم والثبات عليها في وجه مخططات الاحتلال الهادفة لسلب الأرض وقتلاع الإنسان الفلسطيني منها.

وفد برلماني يتفقد مركز شرطة العباس



تميز أو استثناء. وبين بحر أن دور الشرطة الفلسطينية يتجاوز العمل الشرطي البحث ليتحول إلى واجب شرعي ووطني وأخلاقي لخدمة مجتمعهم ومعالجة قضاياهم وحل مشاكله بشكل شرعي وقانوني يضمن حماية المجتمع وخصوصيته. وأكد بحر على ضرورة توفير كل دعم ممكن للشرطة للرقى بخدماتها من خلال الاهتمام بإعادة تعمير المباني الشرطة التي دمرها الاحتلال خلال الحرب على غزة والعمل على تسهيل الخدمات الشرطة المقدمة للمواطنين والارتقاء بعمل الشرطة مع المشتكين والموقوفين.

نظم وفد من المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر وعضوية النائبين م. إسماعيل الأشقر وم. جمال سكيك زيارة تفقدية لمركز شرطة العباس بمدينة غزة، وكان في استقباله مدير شرطة محافظة غزة عائد حمادة ومدير مركز شرطة العباس علاء البطش والناطق باسم الشرطة أيمن البطنجي وعدد من ضباط الشرطة الفلسطينية. وأشاد بحر خلال تفقده مركز الشرطة بجهود ضباط وعناصر الشرطة الفلسطينية في تطبيق القانون والنظام وحفظ الأمن، مشدداً على ضرورة سيادة القانون على جميع المواطنين بدون

لم تستبعد وجود تنسيق سلطوي مع الاحتلال بشأن استهداف النواب

رئاسة التشريعي تدين اختطاف الاحتلال للنائب قفيشة وتؤكد أن محاولات طمس الشرعية ستبوء بالخسران المبين

- صهيوني رسمي حول استهداف النواب وعوائلهم خلال المرحلة المقبلة بهدف تفريغ المصالحة الفلسطينية المنتظرة من مضامينها الحقيقية، وإحباط أي خطوة حقيقية من شأنها تغيير البيئة الأمنية البائسة ومعادلات القمع والتعذيب والإرهاب التي تحكم الضفة الغربية حالياً.

ودعا بحر شعبنا الفلسطيني الصامد إلى حماية مثليه الشرعيين ونوابه المنتخبين، والتصدي لكل الإجراءات والمخططات العدوانية التي تستهدفهم، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني يشكل السياج المتين أمام كل محاولات التغول على القيم والأخلاق والحقوق والثوابت الوطنية، والقوة الأهم القادرة على مواجهة كل محاولات الارتكاس والتلاعب بمصيرنا الوطني والارتقاء في أحضان الأعداء.

وأوضح بحر أن اختطاف قفيشة جاء بعد فشل كل جهود ومحاولات الاحتلال في التصدي للنواب الإسلاميين في الضفة الغربية الذين أصروا إلا أن يحملوا همّ شعبهم ويتلاحموا مع آماله وآلامه، داعياً سلطة رام الله في الوقت ذاته إلى رفع يدها عن النواب الإسلاميين وعوائلهم في الضفة ووقف كل الإجراءات التعسفية بحقهم بما يتساق مع إجراءات وممارسات ومخططات الاحتلال.

ونوه بحر إلى قيام أجهزة أمن السلطة في رام الله بمضاعفة ضغطها واضطهادها ضد عوائل النواب وطواقم مكاتبهم، والتي كان آخرها استدعاء الموظفة في مكتب النائب محمد الطل واعتقال نجل النائب فتحي القرعاوي، في مشهد مقررز يندى له الجبين الوطني وتشمئز منه القيم الإنسانية.

ولم يستبعد بحر وجود تنسيق فلسطيني

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام قوات الاحتلال الصهيوني باختطاف النائب د. حاتم قفيشة من منزله في مدينة الخليل فجر الاثنين الماضي، مؤكداً أن محاولات الاحتلال لطمس وتغييب الشرعية الفلسطينية وممثليها ستبوء بالفشل الذريع والخسران المبين.

وأشار بحر في بيان صحفي الاثنين (١٨-١٠) إلى أن اختطاف قفيشة يعطي ملامح أولية حول طبيعة تعاطي الاحتلال مع المرحلة القادمة، ويقدم مؤشرات حول حملة جديدة قد تستهدف نواب الشرعية الفلسطينية خلال الأيام والأسابيع المقبلة، مشدداً على ضرورة التكاثر الوطني من أجل التصدي للممارسات الصهيونية وقطع الطريق أمام مخططات الاحتلال لإرباك الساحة الفلسطينية وخلق أوراقتها من جديد.

النواب الإسلاميون: المطالبة الأمريكية للسلطة بالاعتراف بيهودية دولة الكيان ترجيح لكفة الجلال على الضحية

نتنياهو من تعديات على الأرض من حقها. وطالب النواب في نهاية بيانهم السلطة الفلسطينية وحركة فتح بضرورة وقف المفاوضات مع المحتل الصهيوني الغاصب بكافة أشكالها وإنجاز المصالحة الوطنية لإعادة اللحمة الوطنية للضفة الغربية وقطاع غزة وتوحيد الكلمة والصف الوطني للدفاع عن الحقوق والثواب وإنهاء الاحتلال.

ولم ترَ النور، حيث تم وأدها من قبل الحكومة الصهيونية عندما اتخذت من المفاوضات غطاءً لاعتداءاتها بحق الأرض والإنسان والمقدسات في كافة أنحاء الوطن. وقال النواب إنه باستطاعة الإدارة الأمريكية أن تمارس ضغوطاً كافية وراذعة للكيان الصهيوني ووقف تعدياته المتعددة بحق المواطن الفلسطيني وممتلكاته ولكنها لا تريد ممارسة تلك الضغوط، حيث أنها ترى أن التوسع الاستيطاني وما تمارسه حكومة

اعتبر النواب الإسلاميون في الضفة أن مطالبة الإدارة الأمريكية للسلطة الفلسطينية بالاعتراف بما يسمى يهودية دولة الاحتلال إمعان من قبل الولايات المتحدة في ترجيح كفة الجلال على الضحية وتأكيد جديد من الإدارة الأمريكية على حرصها الكامل على مصالح الكيان الصهيوني. واستنكر النواب الضغط الذي تمارسه أمريكا على السلطة في سبيل إعادة الأخيرة للمفاوضات المباشرة وعملية التسوية الهزيلة والتي ولدت ميتة

كلمة البرلمان

نحو جبهة وطنية واسعة في مواجهة تيار التفريط



د. أحمد محمد بحر

تسارعت وتيرة التصريحات الصادمة التي أدلى بها مسئولون في سلطة رام الله مؤخراً، والتي ركزت على إرسال رسائل متعددة للكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية تحمل في طياتها استعداداً للتنازل عن معظم الحقوق والثوابت الوطنية في مقابل تسهيل الحصول على دولة فلسطينية على حدود العام ٦٧.

لم تكن تصريحات عبد ربه التي أبدى فيها استعداد القيادة الفلسطينية للاعتراف بيهودية الكيان اعباطية، بل جاءت في إطار تفويض كامل من رأس الهرم السلطوي الفلسطيني، كما إن تصريحات عباس التي أعلن فيها استعداد التنازل عن المطالب التاريخية لشعبنا في إطار التسوية لم تكن عابرة أو تم إطلاقها في سياق اعتيادي، بل جاءت نتاجاً لمنهجية مدروسة ووضوح كامل في الرؤية والنهج والتعبير.

هل يعتقد عباس أن ولوغه في دماء الشهداء وتكره لتضحياتهم، واستعداده لشطب الحقوق والثوابت الوطنية وعلى رأسها قضيتي القدس واللاجئين بجرة قلم، يمكن أن يمر مرور الكرام، وأن شعبنا يمكن أن يغفر له بيع الحقوق والأوطان في بازارات النخاسة الاستسلامية؟!

آلا يشعر فريق التفاوض وأنصار نهج الانهزام والتفريط بالعار عندما تنفث السننهم السم الزعاف حول حقوقنا وثوابتنا التي دفع في سبيلها شعبنا تضحيات هائلة منذ النكبة الأولى عام ٤٨ وحتى اليوم؟!

هل تناسى هؤلاء الدماء النازفة والأشلاء المتناثرة والبيوت المهدمة والمزارع المجردة والنساء الثكلى والأطفال اليتامى وأنات الجرحى والمكولمين ومعاناة المعتقلين؟!

من الواضح أن عباس وفريقه يسرون في منحدر بالغ الخطورة، ويستحثون الخطى نحو مزيد من التنازلات إرضاء للإدارة الأمريكية وإشباعاً لنهم الكيان الصهيوني، ويرتكسون في كل يوم، ومع كل موقف رخيص جديد، في أعماق هوة جديدة وفجوة واسعة مع أبناء شعبنا في الداخل والشتات.

يستعصي المرء على فهم سر هذا التسارع العجيب في تقديم التنازلات المجانية للاحتلال، فالكيان الصهيوني لا يفتأ كل لحظة تذكيراً بعربيته وفجوره وإمكانات عدوانه وإصراره على احتلال أرضنا واغتصاب حقوقنا ونهب ما تبقى من مقدراتنا، ولا يتوانى في التعبير عن مواقف وسياساته بكل صفاقة ووقاحة دون أن يعير اهتماماً لأي كان.

كل ما يمكن فهمه أن هؤلاء قد فقدوا أي ذرة انتماء حقيقي لشعبهم وقضيته، وذاب في نفوسهم أي معنى وطني يمكن أن يحضر لهم مكاناً في قلوب أبناء شعبنا الذين ينحتون في الصخر لمقاومة الاحتلال، ويكابدون الألم والمرارة في سبيل تحقيق حلم العودة والاستقلال الذي لا يفارقهم مهما كانت المحن والضغوط والتحديات.

لا مجال للصمت بعد اليوم، فقد تبين الحق من الباطل، وليس بعد صراحة التنازل والاستعداد لبيع الأوطان والمقدسات من صراحة، فقد أسفر القوم عن وجوههم الكالحة، وبدأ أن موقف شعبنا هو آخر ما يفكر به هؤلاء في ظل التحاقهم السياسي التام بأجندة الأعداء، وقهرهم الأمني لقوى المقاومة في الضفة الغربية.

إن الرد العملي على كل دعوات التنازل والتفريط لا يكون إلا بتفعيل المقاومة والعمل على استنهاضها لمجابهة كل المؤامرات والتحديات، والعمل على ترسيخ وحدة شعبنا بكافة فئاته وشرائحه السياسية والاجتماعية كركيزة أساسية في وجه الاحتلال ومشاريع التصفية للوطن والقضية.

ومن هنا فإن الحاجة تبدو أكثر ما تكون مساساً لبناء وتشكيل جبهة وطنية واسعة في مواجهة تيار الخنوع والتفريط، والعمل على عزله وطنياً بكل السبل والإمكانات المتاحة.

المقاومة هي كلمة السر التي تكفل قلب المعادلة في وجه أذعيا الوطنية وأرباب الخنوع والانهزام، وإعادة الروح والأمل لشعبنا وقضيتنا، ولن يمضي وقت طويل حتى تنكشف الغمة وتنزاح المعاناة عن كاهل شعبنا ويستعيد مجده الزائل وحقه السليب بإذن الله.

ثلاث لجان برلمانية تناقش الأبعاد الخطيرة لمشروع قانون الولاء للدولة الصهيونية



جانب من نقاش اللجان خلال اجتماعها في مقر المجلس بغزة

جمال سكيك ، وسيد أبو مسامح ، ويحيى العبادسة، وم.إسماعيل الأشقر، ومشير المصري. وأكد الحية رئيس اللجنة السياسية أن اللجنة ستطلب عقد جلسة خاصة في المجلس التشريعي لمناقشة وضع قانون خاص يجرم الاعتراف بالكيان الصهيوني ويحرم الولاء له وذلك في أسرع وقت ممكن. من جهة أخرى بين البردويل أن هذه الخطوة الصهيونية هي خطوة خطيرة بحاجة إلى استنفار كل القوة العربية والإسلامية توحيد الصف الفلسطيني في مواجهتها.

ناقشت ثلاث لجان برلمانية هي السياسية، والاستيطان، و القدس في المجلس التشريعي الأبعاد الخطيرة لمشروع القانون الصهيوني الخاص بالولاء للدولة الصهيونية الذي يهدد عشرات الآلاف من الفلسطينيين بالترحيل إضافة إلى تهديد مجمل فلسطيني ٤٨، ويتنكر تماماً لحق عودة ٦ مليون فلسطيني لديارهم. وحضر النقاش الذي عقد بمقر المجلس بمدينة غزة كلا من النواب د. خليل الحية رئيس اللجنة السياسية ود. صلاح البردويل ، ود. سالم سلامة، وم.

النواب الإسلاميون: استدعاء محاكم السلطة العسكرية للمربية «مراعبة» انحطاط أخلاقي وتاريخي غير مسبوق

يكونوا في يوم من الأيام غير ذلك». وطالب النواب باستقلال القضاء وإبعاده عن قضية الانقسام والكف عن استخدامه أداة في أيدي الأجهزة الأمنية ينالون بها من الشرفاء والمجاهدين متى شاءوا عبر تلفيق التهم التي تكلفهم زهرة أعمارهم دون ذنب أو جرم.

للمجرمين والعملاء لا للمجاهدين والشرفاء ممن ضحوا بزهرة أعمارهم في سبيل عدالة قضيتهم ورفع أمتهم فمثل هؤلاء حري بنا أن نكرمهم لا أن نحاكمهم. وأضاف النواب: «نساء الشهداء والأسرى وسام شرف على صدر قضيتنا الفلسطينية ولن

استهجن النواب الإسلاميون قيام أجهزة أمن السلطة باستدعاء المربية هدى مراعبة من أجل محاكمتها عسكرياً بتهمة إيواء الشهيدان السمان وإياسين، معتبرين هذه الخطوة جريمة أخلاقية وانحطاط تاريخي غير مسبوق. وشدد النواب على أن المحاكم معدة

استنكر قمع مصلحة السجون الصهيونية للأسرى

د. الرمحي: اعتداءات الاحتلال سببها الله وراء المفاوضات

للمعتقلين في سجن نضحة الصحراوي هذا اليوم، مؤكداً وقوف النواب الإسلاميين إلى جانب الأسرى وقضيتهم العادلة ومطالباً بضرورة نصرتهم محلياً وعربياً ودولياً عبر المحافل الدولية وجمعيات حقوق الإنسان. وحذر الرمحي من استمرار استهداف الأسرى والت عدي عليهم وقمعهم من قبل قوات الاحتلال، حيث أن ذلك من شأنه أن يأخذ المنطقة إلى نتائج غير محمودة ولا تصب في صالح أي طرف أو تؤدي إلى تدهور الأوضاع في المنطقة. مطالباً السلطة في الضفة بوقف اختطاف الأسرى المحررين في الضفة الغربية.

من زيارة الأهالي كل ذلك يأتي كثمرة متوقعة من المفاوضات وهذا يدل على عدم اكتراث الفريق المفاوض بالأسرى وقضيتهم ومعاناتهم". وقال أمين سر المجلس أن الاحتلال الصهيوني الذي يهود القدس والمقدسات ويجرف الأراضي في الضفة ويستمر في حصاره الظالم لقطاع غزة اتخذ من قرار العودة للمفاوضات غطاءً شرعياً، عوضاً عن الاستمرار في التنسيق الأمني مع المؤسسة الأمنية الفلسطينية في الضفة واستهداف المقاومة ورجالها سواء بالاختطاف والتعذيب أو التصفية الجسدية. واستنكر الرمحي قمع إدارة مصلحة السجون

أكد أمين سر المجلس التشريعي النائب د. محمود الرمحي أن تعديلات واعتداءات الاحتلال الصهيوني وقطعان المستوطنين بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في القدس والضفة وقطاع غزة سببها المباشر هو الله وراء المفاوضات العبيثة واستجدائها مع الاحتلال والتصريحات والمواقف اللامسؤولة التي تصدر بين الحين والآخر عن فريق السلطة في الضفة الغربية والناطقين باسمه. وتابع الرمحي: "ولا ننسى أيضاً أن تمادي الاحتلال ومصلحة سجنونه وقمعه المستمر للأسرى الأحرار في السجون الصهيونية ومنع بعض الأسرى

مذكرات نائب

لا شك أن الحياة البرلمانية الفلسطينية كانت حافلة بكل المقاييس وشهدت الكثير من الأحداث والتقلبات.. في هذه الزاوية نطرق شيئاً من المذكرات الشخصية لك نائب وانطباعاته الشخصية خلال رحلته البرلمانية على مدار السنوات الأربع الماضية.

النائب مشير المصري :

◆ استشعار المنحة والمحنة أول ما وقر في قلبي لحظة الترشح للانتخابات

◆ تجربتنا البرلمانية عقب الحسم كانت ناجعة ثمينة..

ونأسف لاستنكاف البرلمانييين الآخرين

قدمنا نموذجاً برلمانياً فريداً مختلفاً عن سابقه يتأسس على رؤية وطنية بمرجعية إسلامية



النائب / مشير المصري

وفي مقابل ذلك التواصل مع الجمهور هو ركن من أركان العمل البرلماني ولم تكن الطرق متناقضة في ذلك بل كانت تضي مستكملة للصور النمط بالبرلمان، ومن هنا حاولنا أن نوفق بين كل الأعمال المختلفة على شدتها وصعوبتها وقطعنا شوطاً لا بأس به في مجال التوفيق بين هذه الأعمال المختلفة.

هل أسهم اختطاف النواب في التأثير على روحك المعنوية وخططك البرلمانية والوطنية آنذاك؟

لا شك أننا في اختطاف النواب أفقدنا الأغلبية وشكل ذلك شللاً في عمل المجلس لولا أن استعملنا الفقه المقاوم وقمنا بعمل توكيلات للنواب المختطفين مما أوجد مرحلة جديدة في العمل البرلماني، فاختطاف النواب كان معوقاً أساسياً من معوقات العمل البرلماني وللأسف حاولت كتلة فتح استغلاله واعتبرت حماس أصبحت أقلية، والعدو دخل على خط اللعب وحاول تغيير الخارطة السياسية البرلمانية الفلسطينية من خلال اختطافه للنواب، وكان لهذا تداعيات سلبية على العمل البرلماني لكن استطعنا أن نتجاوز ذلك من خلال الفقه القانوني المقاوم من خلال التوكيلات، وبدأنا عملاً جديداً وكان يشوبه النقص أمام استنكاف الكتل والقوائم البرلمانية الأخرى عن العمل، وكان هناك وحدانية في الرؤية ونحن نؤمن بتعدد الآراء ومشاركتهم في الهم الوطني وسن القوانين والتشريعات، وهذا من شأنه أن يقوي التجربة البرلمانية ويوجد رؤية وطنية موحدة في مشاريع القوانين وغيرها من العمل البرلماني لكن للأسف كتلة فتح والقوائم الأخرى هم من استنكفوا وأكملوا مشوار التعطيل الذي بدأه الاحتلال.

كيف انعكست شخصية وثقافة مشير المصري التربوية والدعوية والسياسية ما قبل إجراء الانتخابات التشريعية على واقع العمل البرلماني عقب الفوز في الانتخابات؟

لا شك أننا أصحاب مشروع إسلامي وجننا إلى العمل البرلماني ونحن نحمل ثقافة هذا المشروع، ونريد أن نترجم هذه الثقافة لتكون

مما أوصل البرلمان إلى حالة من شبه الشلل في مرحلة معينة، لكن يمكن أن نقول أن التجربة كانت أنجع بعد انتهاء المناكفات السياسية وأصبح هناك عملاً برلمانياً حقيقياً لكن للأسف كان في ظل استنكاف البرلمانيين الآخرين ولكن حصلنا على تجربة ثمينة في هذا الجانب.

ما هي أهم الأعمال التي والمهام البرلمانية التي باشرتتها طيلة رحلتك داخل المجلس التشريعي؟

أنا حرصت على أن أكون في اللجنة السياسية كبعد سياسي واهتمام في هذا الجانب وكناطق كنت باسم الحركة، وبالتالي الاهتمام في هذا الجانب والبعد الآخر بشعور الدعامة الأساسية الذي يقوم عليه العمل البرلماني هو القانون فحرصت أن أدخل في اللجنة القانونية كما كلفت أن أكون عضو في لجنة شئون المجلس وكما أنني كنت أميناً لكتلة التغيير والإصلاح على مدار أربع سنوات والآن الناطق الإعلامي باسم الكتلة بالإضافة لرئاستي العلاقات الخارجية في الكتلة وفتحت آفاق جديدة من خلال دائرة العلاقات الخارجية بالإضافة إلى تكليفي كرئيس للحملة الدولية للإفراج عن النواب المختطفين.

ما هي أبرز المواقف التي لا تنسى في رحلتك البرلمانية؟

لا شك أن الإنسان في التجربة الأولى له يجد مواقف ليست روتينية وليست معهودة عليه في حياته تمر به في هذا الجانب، كان لي أن أזור عشر دول في الخارج والتقي برؤساء البرلمانات والبرلمانيين هناك، وأول ما سافرت بالخارج كان بعيد فوزنا في الانتخابات البرلمانية وبحكم أنني معروف شخصياً بالوجه للناس كنا نفاجاً بأن اهتمام الدول في فلسطين مرتبط بالشخصيات الإعلامية، وكنا نلاحظ ذلك، وبعض الدول كنا نشعر أن عندها حرقة وانتفاء للقضية ونستشعر مدى معرفة شعبها بالشخصيات الإعلامية وما كنا نصل مكاناً سواء مستوى رسمي أو شعبي إلا ونجد أن الشخصية حاضرة لدى الناس. على المستوى الداخلي كعضو برلمان أن تمكث أربع شهور بعيداً عن وطنك على بعد أمتار من الوطن وكان المعبر مغلقاً ولا نستطيع الدخول وهذا شكل معوقاً في الاستمرار في العمل البرلماني ولكن تمت الاستفادة من ذلك بزيارة عدد من الدول ونسج علاقات جديدة والمشاركة في اجتماع مجلس إدارة البرلمانيين الإسلاميين. وعلى المستوى الداخلي أن أول جلسة برلمانية تجلس فيها بعد الفوز كلفت أن أكون فيها أمين السر بحكم القانون، وهي أول خطوة بالعمل البرلماني أكون فيها أمين السر وكان عمري وقتها ٢٩ سنة ونصف وكانت الأضواء كلها على الجلسة الأولى وكان لا بد من رباطة جأش واستحضار الموقف الذي أنت فيه وتؤدي الدور على أكبر وجه.

هل استطعت كنائب أن توفيق بين مهامك وواجباتك البرلمانية وبين المهام والأعباء الأخرى؟

لا شك أن مسألة التوفيق في الظرف الاستثنائي الذي عاشته التجربة البرلمانية صعب لكن استطعنا اختراق تلك الحواجز على اعتبار أن عملنا الدعوي والميداني كان سابقاً للبرلمان،

ما الذي وقر في قلبك منذ اللحظة الأولى لترشحك للانتخابات التشريعية؟

لحظة شعرناها بأنها منحة ومنحة على اعتبار أنها منحة لهذه الحركة الرابضة كثمرة من ثمرات جهادها وعطاياها وتقديم قادتها وأبنائها أنفسهم على مسرح الشهادة في سبيل الله، وثقة في مستقبل هذا المشروع وخيار المقاومة كخيار كفيل بتحرير الأرض والمقدسات من دنس المغتصبين، ومنحة لأننا استشعرنا عظم الأمانة الملقاة على عاتقنا. هناك مسؤوليات جسام سنحملها ليس كأي برلمان في العالم بحكم تعقيدات القضية وبحكم المسؤوليات الوطنية الكبيرة على اعتبار أننا نعيش في مرحلة تحرر، لكن استشعار المنحة والمحنة دفعة واحدة إنما يزيد الإنسان دافعية وهمة، وأيضاً يشكل بداية انطلاقاً لمرحلة جديدة يكون فيها أصلب عوداً في مواجهة المرحلة واستشعار كل معاني القوة لتخطي كل الصعاب والتحديات التي واجهتنا، وهي أول تجربة لحركة إسلامية في العالم بأن تفوز في أول مشاركة بأغلبية برلمانية وتشكل حكومة وكل ذلك يحدث على أعقد بقعة وهي فلسطين والواقع ليس طبيعياً بل واقع استثنائي في ظل وجود احتلال ومرحلة تحرر تشكل فيها رأس الحربة في طريق التحرر.

هل كنت تملك معطيات عن عمل ومهام المجلس التشريعي قبل ترشحك للانتخابات؟

لا شك أن دخولنا في التشريعي لم يكن بداية العمل السياسي. ربما العمل السياسي ذات الصبغة الرسمية هو دخولنا في البرلمان لكن قبل ذلك كنت ناطقاً باسم حركة حماس بعد استشهاد شيخ الأمة أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي ومن ثم تم تكليفي في مرحلة حساسة ودقيقة بالنسبة لي في مرحلة شبابي، ومن ثم دخلنا في معترك السياسة لكن على مستوى العمل البرلماني اطلعنا عليه قبيل ترشحنا وكنا على اطلاع في الإطار العام حول دور المجلس التشريعي والدور البرلماني لكن كنا ندرک بأن المسؤولية ليست مرتبطة بتفاصيل العمل البرلماني بقدر ما هي مرتبطة بعنوان سياسي جديد وعقلية جديدة ستحكم الشارع الفلسطيني وخيارات أصبحت مفتوحة أمامنا لتحقيق أهداف شعبنا بخطى متسارعة بفضل وجودنا في موقع الحكم.

هل فوجئت بواقع وطبيعة عمل ومهام المجلس التشريعي الفلسطيني التي تبدو عملياً أصعب مما هي عليه نظرياً بكثير؟

دعني أؤكد لمن دخل المعترك السياسي من قبل فإن دخول البرلمان يشكل أمورا استكمالية وليست حديثة بطابعها العام لكن بتفاصيل العمل البرلماني هي أول تجربة، ونعتقد بأن الكتلة اجتهدت في أن تشكل العقلية البرلمانية لنوابها من خلال عقد الدورات في هذا الجانب ولكن كان البرلمان بحد ذاته يعيش واقعا استثنائياً أمام المناكفات السياسية التي كانت سيدة الواقع وأمام حالة الخلاف الحاد والعقبات والتحديات التي واجهت البرلمان لكن نحن مررنا بمراحل وتعقيدات مختلفة في العمل البرلماني كان شعارها في السنة الأولى هو المناكفات السياسية والخلافات الحادة التي شابت العمل البرلماني

منهجاً يترجم على أرض الواقع، ومن هنا سعينا لترك بصمات وآثار للمشروع الإسلامي في كل ميدان من ميادين العمل، وكل قانون من القوانين التي تم سننها حتى في العلاقات الخارجية لاحظ العديد من المسؤولين في الدول التي زرتها النموذج الفلسطيني الفريد وآخر يختلف عن النموذج السابق، نموذج برؤية وطنية جديدة، وهذا أردنا أن نعكسه مع شعبنا الفلسطيني إيجاباً نموذج يحتذى به ولا ستكون مستسحاً عن الآخر الذي رفض من الشعب الفلسطيني فنحن اجتهدنا أن نعكس الشخصية الدعوية والثقافة السياسية التي كنا نحملها لنترجمها على الأرض في عملنا البرلماني.

استناداً إلى تجربتك البرلمانية هل تعتقد أن المجلس التشريعي قادر على لعب دوره المنوط به حسب القانون الأساسي الفلسطيني، وفقاً لما هو مأمول وطنياً في ظل عوائق وتدخلات الاحتلال؟

أعتقد أن المسألة تحتاج لموقف فلسطيني موحد، فوحدة الموقف الفلسطيني يمكن أن تواجه التحديات التي وضعها الاحتلال في طريق العمل البرلماني لكن للأسف التشرذم في الموقف الفلسطيني أثر سلباً على العمل البرلماني، حتى في مسألة الاختطاف كان يمكن تجاوز العقبة حتى حركة فتح معنا اعتبرت النواب المختطفين أنهم فعليين في المجلس ولو تم ترجمة هذا القرار الذي تم التصويت عليه داخل المجلس من قبل الجميع لثم تخطي التحدي الأكبر والذي كان يراهن عليه العدو بإنهاء وجود البرلمان الفلسطيني لكن للأسف التشرذم في الموقف الفلسطيني ووقوف فتح متشعبة بحماس في الاختطاف معتبرة إياها بأنها باتت أقلية وبالتالي الاستفادة من دور الاحتلال في تغيير الخارطة السياسية شكل معوقاً في العمل البرلماني.

حفلات الحياة البرلمانية طوال السنوات الأربع الماضية بالمناكفات السياسية.. ما هي شهادتك حول هذا الموضوع.. وهل بالإمكان الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقة الشخصية بين النواب بعيداً عن الخلافات الفصائلية؟

لا شك أن المناكفات السياسية كانت هي سيدة الموقف في بداية العمل البرلماني وكانت هناك نظرات فتوية ضيقة، وحاولت فتح وضع عقبات في طريق الأغلبية وإفشال التجربة والتأثير على جلسات المجلس حتى لا تتخذ الأغلبية قرارات مخالفة لإرادة فتح، لكن رغم ذلك حاولنا نسج علاقات أخوية برلمانية وحرصنا على وجود علاقات ودية بين جميع النواب، واعتقد أننا نسجنا مثل هذه العلاقة رغم حدة المواقف والتشنج في العلاقة الوطنية بمستواها العام ولكن على المستوى الشخصي نتشاور ونتحدث ونجلس جلسات أخوية وفيها شيء من المرح على الرغم من حدة المواقف الوطنية والتعصب الحزبية في هذا الإطار لكن هذه الأمور لم تكن السمة السائدة نتيجة ارتفاع الأجواء واختلاف منسوب الحدة بين الفينة والأخرى.

هل أضافت التجربة البرلمانية شيئاً إلى شخص مشير المصري ومكانته الدعوية والتربوية والسياسية؟

لا شك هي تجربة حديثة ليس لي بل لأصحاب المشروع الإسلامي في فلسطين، ولا شك أن معترك العمل البرلماني يضيف الكثير للبرلماني في شتى المجالات. لا شك أن ذلك على حساب الانشغال بتفاصيل الحياة اليومية والدخول بمعترك العمل السياسي والبرلماني على حساب الاستمرار في التقدم في المجال الأكاديمي والعلمي وتحصيل الشهادات العليا باعتبار أنني كنت محاضراً في كلية المجتمع، ولكن من خلال الموقع البرلماني تأخذ الشخصية بعدها الدولي الأشمل وتأخذ بعداً سياسياً أشمل وتضيف إلى الإنسان تجربة جديدة بكل تعقيداتها على مدى سنوات صقلت شخصية جديدة لي في مجال العمل البرلماني والسياسي وأيضاً في مجال العلاقات الخارجية مع العالم والاهتمام بمعرفة الدول وتفاصيل الدول وتكوينات الأحزاب بداخلها، وقرأت بعض التجارب للدول الحركات الإسلامية الأخرى لبيتم الاستفادة منها في تجربتنا الفلسطينية، وهذا شكل لي عقلية جديدة مرتبطة بقراءة المشهد السياسي المحلي والإقليمي والدولي.

ما هي شهادتك الشخصية على الواقع والأداء البرلماني الجمعي على مدار تجربتك البرلمانية؟

لا شك أنها حادثة في التجربة، لكنه عطاء غير محدود كان في العمل البرلماني الجمعي وإنجازات ملموسة واختراق لحصون حواط السد التي وضعت في الطريق حتى وصلنا إلى هذه المرحلة بسن القوانين ومراقبة الحكومة ومحاسبتها والتواصل مع الجمهور الفلسطيني رغم تعقيدات المرحلة التي شكلت سابقة لم تمر بالتاريخ المعاصر، من تنكر العالم لإرادة الشعب الفلسطيني ونتائج الانتخابات ووقوف أطراف دولية بقوة لإفشال التجربة البرلمانية وحصار غير مسبوق، لكن وصولنا إلى هذه المرحلة ومجرد ثباتنا وصمودنا على المبادئ والصمود واستمرار عجلة العمل البرلماني رغم كل هذه المؤامرات هو دليل على أننا استطعنا أن نواصل القضية الفلسطينية والشعب لمرحلة جديدة عنوانها أن المستقبل لقضيتنا وشعبنا، وطلما تمسكنا بحقوقنا وثوابتنا وكلما كانت الإرادة الصلبة والقوية فإننا نستطيع أن نكسر كل رهانات الآخرين ونفشل مؤامراتهم ونستمر في تحقيق أهدافنا.

في نهاية بداية العام الخامس من رحلة العمل البرلماني هل يشعر النائب مشير المصري أنه أكثر قرباً أم بعداً عن الجمهور الفلسطيني؟

بحكم الموقع كعميل عن الشعب نحن أكثر قرباً ولا سيكون البرلماني فقد حلقة أساسية في عمله، وعلاقانا كانت قبل دخولنا البرلمان لها بعدها الحركي والتنظيمي ولم تكن بذات المتسع المطلوب، ولكن بحكم موقعنا أصبحنا نتحمل مسئولية شعب بأكمله والجمهور أصبح يتوجه إلينا لحل قضايا ومساكله، وهنا الواجب الشرعي ثم الوطني يفرض علينا أن نكون أكثر قرباً إلى شعبنا وهذا ما اجتهدنا به متمين أن نكون قد حققنا هذا الجانب المهم والأساسي في طبيعة عملنا البرلماني.

النائب جميلة الشنطي :

مكاتب النائبات تشهد إقبالا جماهيريا كبيرا مردّه الثقة والافتتاح

نشعر بالرضا عن أدائنا وحققنا إنجازات واضحة رغم الصعاب



النائب
جميلة الشنطي

أكدت النائب جميلة الشنطي أن المرأة جزء رئيس ومكون أساسي في المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به، مشيرة إلى أن القوانين التي تصدر عن المجلس التشريعي تخدم المرأة وتحقق لها الأمن والاستقرار، بالإضافة إلى أنه تم إقرار قوانين جديدة كما عدلت قوانين أخرى قديمة لتخدم المرأة بشكل خاص.

في غزة ومثلين بالصفة يعملن على متابعة أداء الوزارات المختلفة. مضيئة: "الجميع يشهد بأدائنا ووجودنا بين الجمهور. حيث هناك إقبال كبير من قبل المواطنين من مختلف الانتماءات على مكاتب النائبات لثقتهم بهن في حل مشاكلهم المختلفة".

وعن رأيها في تشكيل لوبي ضاغط داخل المجلس رفضت الشنطي هذه الفكرة وأضافت: "نحن لسنا في معركة. لاسيما أن أهدافنا في المجلس الحالي واحدة ونقاط الخلاف قليلة لا تذكر وليست بحاجة إلى لوبي".

وفي سؤال حول ما يمكن أن يبني على تجربتهن مستقبلاً ردت الشنطي: "أصبحت هناك قناعة تامة في المجتمع بكفاءة وقدرة المرأة، وبالتالي تغيرت النظرة لترشيح المرأة وانتخابها. خاصة أنهم يرون في كون النائبة امرأة يساهم في احترام عادات وتقاليد وقيم وعقيدة المجتمع".

وفي ختام حديثها أعربت الشنطي عن رضاها بما حقته كتلتها من إنجازات رغم الظروف الصعبة التي مروا بها. متمنية أن يزداد عدد البرلمانيات داخل الكتلة ليتمكن من مساعدة أكبر عدد من الجمهور في جميع المناطق.

لجنة القضايا الاجتماعية التي تعنى بمراقبة أكثر من ست وزارات بالإضافة إلى اللجنة القانونية".

وأوضحت الشنطي أن النائبات الأخريات يحملن نفس العبء كالنائب هدى نعيم وهي مقرر لجنة الرقابة التي تراقب أداء الحكومة بشكل كامل، منوهة في الوقت ذاته إلى أن السياسة لها جوانبها المتعددة وهي أشبه بالثغور فكل يقف على ثغره السياسي.

وعن دور النائبات في كتلة التغيير والإصلاح بغزة في دعم ومساندة زميلاتهن في الضفة الغربية لما يتعرضن له من اعتقالات وتهديدات من قبل السلطة والاحتلال الصهيوني أشارت إلى أنهن على تواصل مستمر معهن، ويطلعن على ما يستجد من أوضاع وتطورات كما يعقدن المؤتمرات الصحفية والمسيرات والمؤتمرات المختلفة. بالإضافة إلى أنه يتم وضع القضية أمام المحافل الدولية. النائبات. جدارة واستحقاق

وحول انتقاد أداء البرلمانيات في كتلة التغيير والإصلاح واعتبارهن ظلاً للرجال وأنهن لا يشكلن رأياً ضاغطاً قالت الشنطي: "يوجد ست نائبات في الكتلة، ثلاثة منهن

خلال اللجان المشاركة فيها يتم التواصل مع الوزارات وأجهزة الحكومة بمجملها ومتابعة أدائها والوقوف في وجه أي تقصير سواء في تنفيذ القوانين أو خدمة المواطن. وكشفت عن إعداد قانون الإنترنت ضد التجاوزات اللا أخلاقية. بالإضافة إلى قانون الزنا والمحرمات وذلك للحفاظ على القيم والعادات التي تؤول إلى تماسك المجتمع الفلسطيني، موضحة أن الشعب مستهدف ويتعرض لغزو قيمي وأخلاقي لينخر في عظام المجتمع. وفيما يختص بأداء كتلة التغيير والإصلاح وما يشيعه البعض أن عمل البرلمانية داخل الكتلة غير فاعل في الشأن السياسي رفضت الشنطي هذا الادعاء، معتبرة أنه كلام غير دقيق، موضحة أنها كانت والنائب منى منصور من الضفة الغربية أعضاء في اللجنة السياسية في المجلس التشريعي إلا أنه في السنتين الأخيرتين وبعد اختطاف النواب في السجون الإسرائيلية اضطررنا إلى حمل مهامهم وتركنا اللجنة السياسية".

وتابعت: "أشارك في ثلاث لجان رئيسية وهي لجنة شؤون المجلس وكل السياسة في هذه اللجنة. وكذلك في

وذكرت الشنطي في حوار صحفي أن من بين القوانين التي أقرت وعدلت لصالح المرأة قانون هيئة أسر الشهداء الذي يهدف إلى كفالة حقوقهم وتكريمهم وتوفير الرعاية لهم حيث أن المرأة هي المستفيد الرئيسي من هذا القانون. بالإضافة إلى أنه تم تعديل قانون الأحوال الشخصية والمتعلق بأحكام الحضانة مما يكفل للطفل مدة أطول مع والدته.

وبحسب الشنطي فقد صدر قانون معدل لقانون الأحوال المدنية يتناول حق تسمية المولود. وعدم جواز تغيير اسم عائلة المرأة في بيانات بطاقة الهوية بسبب الزواج. شراكة كاملة

وحول الجهد الذي استطاعت أن تنجزه البرلمانية في كتلة التغيير والإصلاح أجابت قائلة: "دور البرلمان رقابي بالدرجة الأولى. فقد كان لنا دور كبير لمنايات بالمساهمة بجانب النواب في إقرار ما يزيد عن ٢٥ قانوناً ينظم عمل السلطة التنفيذية من حيث المشاركة في النقاش. وورشات العمل والية إنضاج هذه القوانين".

أما من ناحية الدور الرقابي فقد لفتت الشنطي إلى أنه من

وتلك القرى أهلكتهم لما ظلموا



النائب
فتحي القرعاوي

الخاصة بالجريمة يضع فيها السكين والساطور والحبال وبعد أن وضع خطة الاقتحام يخرج من بيته بلسان ذكر «يا فتاح يا عليم يا رزاق يا كريم يا ميسر كل أمر عسير». ثم بعد ذلك يرتكب جريمته ثم بعد مدة يخلو سبيله لحسن السيرة والسلوك لتدرك مدى الخلط والالتباس الذي يعيشه كثير من الناس.

لقد زارت بعض الفئات بلادنا فاستقبلن استقبال فاتحي الأندلس، في حين أن خير الخيرة من أبناء الأمة مغيبون وراء عوالم وحواجز لا يعلمها إلا الله، فهل بعد هذا الظلم من ظلم.

أهل البصرة قد عادوا من صلاة الاستسقاء ولم يمتطروا، فقال: «سبحان الله تستبطنون المطر، والله إني لأستبطن الحجارة من السماء».

إن من الذنوب بل من الجرائم ما لا يقهره التوبة والاستغفار، (قل إن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهليهم يوم القيامة)، فلقد تعددت صور الظلم في مجتمعات المسلمين وتنوعت وخرجت عن كل عادة وعرف، بل ودخلت أحياناً في العادات يمارسها الناس ولا يستنكرونها.

هلاك استئصال وتلك هي عاقبة الظالمين.

ولعل ما يمارس اليوم في عالمنا العربي والإسلامي من ظلم تشعبت فتونه وأوانه لم يكن بعيداً عن أئمة من الأمم الأخرى، فسنة الله جاهزة للتطبيق في أية لحظة، حتى لو صام الناس وصلوا وزعموا أنهم مسلمون، فقد كان من أسباب هلاك الأمم التي ظلمت أن يكون ظلمها وفسادها جماعياً لا فردياً، وهو الظلم العام الذي يشمل كل العلاقات الإنسانية والشخصية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يقنن للظلم قوانينه ويحرس هذا الظلم والفساد بقوة السلاح، وبسلطة القانون حيث يتم استخدام المؤسسات التشريعية والقضائية وغيرها من المؤسسات والسلطات لتشريع قوانين حماية الظلم والفساد، فإن ذلك مؤذن بدمار واسع وخراب شامل، ومعروف أن الحضارتين اليونانية والرومانية قد انقرضتا عندما أصبح الفساد يمارس علناً وأبوح للإنسان الخروج إلى الشارع عارياً، ومورس الزنا والموبقات، كل ذلك تحت سمع وبصر أولي الأمر، وحتى الحضارة الإسلامية في بغداد كان من أسباب انهيارها واستباحة دماء المسلمين على يد هولاء هو انتشار المعاصي والذنوب وتفشي الظلم وإهانة العلماء وحبسهم وتعريضهم وضربهم بالسوط وسط الأسواق والسفهاء والغلمان يتراكمون خلفهم، وغيب أهل الورع والفضل وقدم أهل الفسق والمجون، ولعل المؤرخ الألماني (شبينغلر) كان قد أشار هو أيضاً إلى أن خروج المرأة من البيت هو المنعطف الخطير الذي سيؤدي بالحضارة الغربية إلى الانهيار، ولقد رأينا أن الزنا يفتح على كل الأبواب، ورأينا القوانين الغربية، وللأسف العربية والإسلامية المستمدة من تلك القوانين لا تعتبر الزنا جريمة إن كان ذلك بالتراضي، ووصل الحد ببعض الدول حيث تعتبر الزواج الشرعي نوعاً من التخلف، وإذا جامع الرجل زوجته رغماً عنها فبعد ذلك اغتصاباً وجريمة كبرى يستحق بذلك السجن لسنوات قد تطول.

ولقد أحس الإمام حسن البصري بقلبه وبصيرته خطورة الفساد والظلم في المجتمعات حين قال: «لا تدفعوا عذاب الله بأيديكم، ولكن ادفعوه بالتوبة إلى الله عز وجل».

أما مالك بن دينار ذلك العالم المتبصر فقد قال عندما رأى

اعتبر المؤرخ (توينبي) أن من أسباب سقوط الحضارات وانهيار الأمم يرجع إلى ضعف القوة الأخلاقية في الأقلية الموجهة وانقلابها إلى سلطة تعسفية، ثم ذكر من الأسباب الانشقاق وضياح الوحدة في المجتمع.

ومن المعروف عند علماء الاجتماع خاصة المسلمين منهم أن سقوط الأمم لم يكن إلا بفعل العوامل الداخلية وسجل ذلك القرآن بقوله تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وما العوامل الخارجية إلا متممة للعوامل الداخلية (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم).

إن أكبر عامل من عوامل الانحطاط لدى الأمم والشعوب هو الظلم بكافة أشكاله وأصنافه بحيث يؤدي ذلك إلى فقدان التوازن في كافة مجالات الحياة وعلاقة الإنسان مع نفسه ومع الله ومع الناس، فما يصيب الحياة اليوم من أسن وتضاد وتناحر وشعور الإنسان بالظلم وما يجري من فتن داخلية تموج كموج البحر إلا نتائج الظلم الذي يمارس على البشر ولم يسلم منه حتى الحيوان والحجر (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس).

انك لو أجريت دراسة واعية متأنية عن أسباب القحط والفقر والجوع وموت الإنسان وهو واقف من شدة القهر حتى الاحتباس الحراري وتغير عوامل الطبيعة وبالرجوع إلى آيات الكتاب الحكيم لوجدت أن الظلم هو المؤدي إلى ذلك، خاصة ما نرى ما يمارس بحق الإنسان من جشع الكبار ومن عسف وخسف بحق الضعفاء، وكل ذلك تقتربه يد الإنسان بحق أخيه الإنسان.

ولقد أرسل الله الإنذارات إلى أمم سابقة ومنها آل فرعون، وهي كثيرة وعديدة بآيات واضحة دالة على وجود الله وقدرته جعلت آل فرعون يعودون عن غيهم وظلمهم مؤقتاً، ولكنهم سرعان ما عادوا إلى سبيلهم الأولى؛ إلى الظلم والفساد والإفساد. ولما اعذر الله إليهم ولم يبق لهم أي عذر سقطت الحضارة الفرعونية وفق نفس السنة والقانون الإلهي الذي سقطت به كل الحضارات قبل ذلك بعد أن حادت عن جادة الصواب.

لقد سقطت حضارة آل فرعون سقوطاً مريعاً لم تعد تقم لهم أية قائمة بعد ذلك وهلك فرعون وآله وجيشه وأعوانه

إن ما يصيب امتنا اليوم من أسباب الهوان لهو عذاب الدنيا، فمادام سيكون عذاب الآخرة بين يدي من لا يغفل ولا ينام. ورحم الله رجال الحس والإيمان كزيد بن حاتم الذي كان يقول «ما هبت شيئاً قط هبتي من رجل ظلمته وأنا أعلم أن لا ناصر له إلا الله، فيقول حسبي الله بيني وبينك» هذا يزيد بن حاتم فكيف بمن إذا قلت له حسبي الله ضحك وسخر وقال دعونا نرى ماذا سيفعل لكم الله !!

قال بعض أصحاب الحكمة: «أذكر عند الظلم عدل الله فيك، وعند القدرة قدرة الله عليك، ولا يعجبك رحب الذراعين سفاك الدماء فإن له قاتلاً لا يموت»

إن على أهل الحق اليوم في كل عالمنا العربي والإسلامي أن لا يأسوا من رحمة الله ومن قدرته على تغيير الواقع إذا صدقوا مع ربهم، وكما قال ذلك الداعي: اتركوا أهل الظلم لدعاء السحر وسهام القدر، ثم واستمع إلى قول من قال: إذا جار الأمير وحاجباه وقاضي الأرض أسرف في القضاء فويل ثم ويل ثم ويل لقاضي الأرض من قاضي السماء أما عند الله: (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار..).

بقى القول والتذكير بأن الساكت عن الحق شيطان أخرس وأن الساكت عن الظلم والمشارك فيه ظالم أيضاً، ولقد جاءنا النذير من رسولنا الكريم (تأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يعصمكم بعقاب من عنده).

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة للتصدي لقانون الولاء لدولة

د. دويك: إعادة الشرعية وإنهاء الفراغ الدستوري المدخل الصحيح لمواجهة التحديات الصهيونية

تقرير اللجنة السياسية يوصي بفعاليات وإجراءات فلسطينية وعربية ودولية في مواجهة القانون العنصري

النائب يحيى العبادسة

في مداخلته طالب النائب يحيى العبادسة بأن يضم التقرير في توصياته التأكيد على أن كل فلسطين أرض خالصة ووقف على أجيالهم المتلاحقة ودعوة منظمة التحرير لسحب اعترافها بالكيان، ودعوة العرب والمسلمين لدعم الشعب في داخل فلسطين وذلك لتمكينهم من مقاومة الإجراءات العنصرية، والطلب من الدول العربية والإسلامية ومجموعات عدم الانحياز على اعتبار إسرائيل حركة من الحركات العنصرية. كما أوصى بدعوة القوى الحية في المنطقة العربية لمضاعفة جهودها لإرغام الأنظمة المطبوعة مع الاحتلال على وقف كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني. ودعا لإعادة بناء مرجعية منظمة التحرير عل أسس وطنية، كما دعا النائب العام لرفع الحصانة البرلمانية عن فياض تمهيدا لتقديمه للمحاكمة على جريمة الخيانة العظمى بحق الشعب الفلسطيني.

النائب د. أحمد أبو حلبية

بدوره أوضح النائب د. أحمد أبو حلبية خلال مداخلته الأخطار المترتبة على المشروع المعدل لقانون الجنسية والمتمثل بالولاء للتقسيم للدولة الصهيونية، وقال: «إن أشد الأخطار هو الإسراع في الإجراءات الصهيونية لتهويد مدينة القدس، حيث القرارات الجديدة بهدم عشرات المنازل وطردها أهلنا المقدسين في حي الشيخ جراح وتسليمها للصهاينة والإسراع في إقامة مغتصبات جديدة». وطالب بإضافة توصية خاصة بتنفيذ المقاومة المسلحة في العمق الصهيوني ردا على مشروع القانون، وعلى جرائم الاحتلال المتكررة بحق شعبنا الفلسطيني ومقدساته، وكذلك توصية خاصة باستنكار تصريحات ياسر عبد ربه حول الاعتراف بيهودية الدولة واستنكار تصريحات عباس بأن يهودية الدولة شأن داخلي لا دخل لنا فيه.

النائب جميلة الشنطي

من جهتها أشارت النائب جميلة الشنطي إلى أن الإعلان عن القانون العنصري الصهيوني قانون القسم لإسرائيل كدولة يهودية هو تصعيد آخر ضد الشعب وحقوقه التاريخية والوطنية، مبينة أن الهدف منه هو تصفية القضية دفعة واحدة ودفن الحق الفلسطيني في العودة وفتح الطريق لحملة تطهير عرقي واسع وهو الهدف الذي لم تتمكن دولة الكيان من تحقيقه منذ عام ٤٨، وأكدت أن شعبنا لن يسلم بذلك، ولن يقدم هذا الاعتراف وسبقاقومه بكل وسيلة فشعبنا المقاوم لم يفعل ذلك منذ أيام نكبة الأولى.

النائب جمال نصار

أما النائب جمال نصار فبين أن مصطلح يهودية الدولة تم مداولته منذ عام ١٨٩٦ حيث ذكر مصطلح الدولة في أدبيات المؤتمر الأول للحركة الصهيونية في بازل في سويسرا، وفي عام ١٩٤٨ ظهر المصطلح في وثيقة الاستقلال الإسرائيلية وهو مصطلح قديم، متسائلا: من الذي شجع الصهاينة على إصدار هذا القرار الآن ومن أعطاهم هذا التسهيل؟

وأشار إلى أنه في عام ٢٠٠٢ قدمت القمة العربية ما هو مطلوب حيث أجمعت على حل عادل للاجئين دون الإشارة لحق عودتهم، واتخذت الكنستيت الصهيوني عام ٢٠٠٣ قرارا بتعميق فكرة يهودية الدولة، وفي نوفمبر ٢٠٠٧ حاول الوفد الإسرائيلي استصدار وثيقة مشتركة تتضمن موافقة فلسطينية على فكرة يهودية الدولة وهي محاولة إسرائيلية لتنفيذ ترانسفير بحق من تبقى من شعبنا في الداخل المحتل.

وأضاف نصار: «يجب أن يصدر عن مجلسنا اعتبار من يعترف بيهودية الدولة خائن لشعبنا وقضيتنا، ويجب محاكمته وسحب جنسيته الفلسطينية، لأن هذه القضية تمس جوهر القضية وهي حق العودة».

أكد المجلس التشريعي الفلسطيني إدانته القاطعة لقانون الولاء لدولة الاحتلال الذي أقرته حكومة الاحتلال مؤخرا، موضحا أن هذا القانون يكرس العنصرية في أبشع صورها ويمهد لنكبة جديدة بحق أهلنا في فلسطين المحتلة عام 48. ودعا المجلس خلال جلسة خاصة عقدها أول أمس الثلاثاء إلى تشكيل جبهة وطنية فلسطينية عريضة لمواجهة المخططات الصهيونية وما تحمله من قوانين عنصرية خطيرة تستهدف شطب الحقوق والثوابت التاريخية لشعبنا الفلسطيني وعلى رأسها قضيتي: القدس وحق العودة.

وأقر المجلس بالإجماع خلال الجلسة تقرير اللجنة السياسية التي أوصت بدعم أهلنا في الداخل المحتل في مواجهة القانون، ودعوة المنظمات الدولية والحقوقية والبرلمانات العربية والدولية للتدخل من أجل وقف القانون، ودعوة شعبنا للقيام بفعاليات شعبية واسعة لتحدي القانون، وتجريم أي غطاء فلسطيني أو غير فلسطيني للقانون، وإيقاف المفاوضات العنيفة والتنسيق الأمني مع الاحتلال ردا على القانون.

كما دعت المجلس التشريعي إلى تشريع قانون يحرم الاعتراف بالكيان الصهيوني تحت عنوان "قانون تحريم الاعتراف بالكيان الصهيوني"، وذلك رداً على التشريعات الصهيونية الباطلة.

د. بحر: قانون باطل شرعا وقانونا وأخلاقا

افتتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، مؤكدا رفضه القاطع وإدانته التامة لقانون الولاء لدولة الاحتلال الذي يخترق كل الشرائع والقوانين والأخلاق ويكرس العنصرية في أبشع صورها ويمهد لنكبة جديدة بحق أهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م ويسقط حق العودة ويؤكد على طرد أهلنا في الداخل المحتل. وأشار إلى أن هذا القانون باطل لأنه صدر عن كيان باطل، وهذا ما تؤكده أحكام القانون الدولي العام وقرارات الأمم المتحدة، فضلاً عن مخالفته لميثاق الأمم المتحدة والقانون

الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وخاصة اتفاقيات جنيف التي تلزم الاحتلال بعدم فرض سيادته على الإقليم المحتل أو التعديل على القوانين النافذة قبل الاحتلال. وجسد بحر رفضه التام لأي طرح ينتقص من حقوقه وثوابته الوطنية، مؤكدا في هذا الخصوص إدانته لتصريحات السيد محمود عباس الأخيرة التي أدلى بها للتفايز الصهيوني والتي أعلن فيها استعداداه للتنازل عن المطالب التاريخية لشعبنا وإنهاء الصراع مقابل دولة في حدود العام ٦٧ لا يعرف أحد ماهيتها أو طبيعة السيادة المرتبطة بها، مشددا على أن ذلك يعتبر أمرا في غاية الخطورة ويعد بيعا للقضية الفلسطينية وقضاياها الأساسية وعلى رأسها قضيتي حق العودة والقدس وشطباً لنضال شعبنا الفلسطيني وتبرئة للاحتلال من الجرائم التي ارتكبها بحق شعبنا.

ودعا بحر إلى بناء جبهة وطنية فصائلية واسعة من أجل التصدي لضيق التنازل والانزهاز والعمل على عزله وطنيا بمختلف السبل والأساليب المتاحة.

في سياق مواز أدان بحر إقدام قوات الاحتلال الصهيوني على اختطاف النائب د. حاتم قفيشة من محافظة الخليل في مسعى جديد لتغيب ممثلي الشرعية الفلسطينية وقتل الصوت الحر النابض الذي يخدم شعبنا ومصالحه وقضيته الوطنية، مبرقا بالتهنئة في الوقت نفسه للنائب علي رومانين من محافظة أريحا الذي أفرج عنه من سجون الاحتلال الصهيوني.

واستنكر بحر ما تقوم به أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في رام الله من ملاحقة أبناء النواب وموظفيهم واختطافهم في ممارسات بلغت حد استدعاء سكرتيرة النائب محمد الطل بشكل يخترق كل القيم الإنسانية والوطنية.

د. دويك: إعادة الشرعية لمواجهة التحديات

وفي كلمته التي ألقاها عبر الهاتف أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي أنه لا يجوز إقرار الغاصب على ما اغتصب مهما كانت الأسباب والمبررات أيا كان الغاصب، مؤكدا أن



د. خليل الحية أثناء تلاوته تقرير اللجنة السياسية

النائب د. سالم سلامة

في ذات السياق أوضح النائب د. سالم سلامة أن هذا القانون يبين عنصرية الدولة وفاشيتها، مؤكدا أن ما قام به كيان الاحتلال لن يعطيه الحق في طرد أبناء شعبنا وأن الاحتلال نبتة خبيثة سيكون مصيرها الزوال، ومضى قائلا: «المصيبة أن المفاوضات رغم هذا الموقف من يهودية الدولة مستمرة بين سلطة رام الله والعدو، بل إن التنسيق الأمني على أشده والاشترك لملاحقة المجاهدين وابتهايمهم في ذروته، وإن تصريحات عبد ربه لا بد أن تكون مدعومة ومدروسة من حركة فتح واللجنة المركزية».

النائب د. عاطف عدوان

ولفت النائب د. عاطف عدوان إلى أن هذا القانون يأتي في الوقت الذي نسمع فيه تصريحات من مسئولين فلسطينيين بما يمثل انحدارا في المواقف السياسية، كما يأتي في ظل صمت عربي ونفاق دولي يكيل في الصراع بين شعبنا وإسرائيل بمكاييل متعددة، مضيفا: «لولا هذه المواقف والتصريحات لما تجرات الحكومة الصهيونية على تصدير هذا القانون». وطالب بمحاكمة بعض مسئولو السلطة المؤيدين ليهودية الدولة، وإعداد لائحة قانونية تتهمهم بالخيانة للوطن وقضيتنا العربية والإسلامية.

الاعتراف بيهودية الكيان الغاصب هي قضية خطيرة تتعلق بإنكار حق اللاجئين الفلسطينيين وتعتبر شرنة لترحيل أهلنا في الداخل الفلسطيني المحتل عام ٤٨، كما تشكل اعتداء سافرا على القرار الأممي ١٩٤ والتفاقا عليه.

واعتبر دويك مسيرة المفاوضات منذ كانت وإلى الآن بمثابة تضيق للحقوق الفلسطينية الثابتة، مشددا على حق شعبنا في التمسك بأرضه وقرده، مشيرا إلى أن مسيرة المفاوضات العنيفة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني مر عليها عقود دون أن تحقق أي نتيجة على الأرض، بل زادت من معاناة شعبنا وتكريس الاحتلال على أرض الواقع ببناء مزيد من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية.

وطالب دويك بضرورة إعادة الشرعية إلى جناحي الوطن الفلسطيني وإنهاء حالة الفراغ الدستوري القائمة الآن التي أوصلتنا إلى الوضع الراهن، مؤكدا أن المصالحة تشكل المدخل الصحيح على طريق إنجاز حقوقنا الوطنية كاملة غير منقوصة ومواجهة كل التحديات التي تستهدف ساحتنا الفلسطينية.

تقرير اللجنة السياسية

من جهته تلا النائب د. خليل الحية رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي تقرير لجنته التي يوضح خطورة قانون "الولاء" على الفلسطينيين وقضيتهم، مستعرضا العديد من التوصيات لمواجهة والتصدي له، وفيما يلي النص الحرفي للتقرير:

عملاً بأحكام المواد (٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني. اجتمعت اللجنة السياسية وناقشت آخر التطورات السياسية على الساحة الفلسطينية ثم قرار الحكومة الصهيونية يوم الأحد ٢٠١٠/١١/١١ بإقرار مشروع قانون يدخل تعديلات على قانون "الجنسية الإسرائيلية" ويقضي (بالزام غير اليهود الراغبين في الحصول على الجنسية الإسرائيلية أداء قسم الولاء لإسرائيل كدولة يهودية).

وقد أيد هذا المشروع ٢٢ وزيرا وعارض ٨ وزراء هذا التعديل وهو قانون المواطنة الذي طرحه حزب (إسرائيل بيتنا) بزعامة وزير الخارجية أفيغدور لبرمان وطرحه للتصويت في الحكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وسُيُعرض القانون في وقت لاحق على البرلمان الصهيوني (الكنيست) لإقراره بصفة نهائية.

جذور القانون

١- قانون العودة الصهيوني الذي سنّ في تموز يوليو عام ١٩٥٠ وينص القانون على ما يلي:

(يحق لكل يهودي القدوم إلى الكيان الصهيوني والحصول على مكانة مواطن، إلا إذا كان يهدد أمن الدولة أو الأمن العام، وتمنح تأشيرة "قادم جديد" لكل يهودي أبدى رغبته بالبقاء في الكيان الصهيوني).

٢- في عام ١٩٧٠م، تم تعديل قانون العودة، وأصبح القانون يسمح لكل يهودي إذا كان جده أو جدته يهوديا أو أحد الزوجين يهوديا أو أحد الزوجين ابنا ليهودي أو حفيدا ليهودي، يحق له القدوم إلى الكيان الصهيوني والحصول على تأشيرة قادم جديد ومكانة مواطن.

٣- قانون الجنسية:

النائب د. يونس الأسطل

من جهته حذر النائب د. يونس الأسطل من أن إقرار بيهودية الدولة فيه مخاطر كبيرة وخشية من ترحيل جميع الفلسطينيين، ويشكل خطرا على المنطقة من الضرات إلى النيسل لأن عقلية الاحتلال تمتد لهذه المنطقة، مما يضع سكان المنطقة في خطر. وتابع قائلا: «لكن أنا مستبشر بأن هذا القانون سيكون أحد أسباب القضاء على الاحتلال وإنهاء هذا الكيان المجرم»، مؤكدا أن هذا القرار سيفعل المقاومة ضد الاحتلال.

وأضاف: «أنا لا أعول كثيرا على مناشدة المؤسسات الدولية، ولكن أؤكد على ضرورة تفعيل المقاومة».

لاحتلال وبحث تداعياته على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية

د. بحر: قانون عنصري باطل شرعا وقانونا وأخلاقا يمهد لنكبة جديدة بحق شعبنا

النواب يستحثون المقاومة.. ويدعون إلى محاكمة وسحب الجنسية عن كل من يعترف بيهودية الكيان

النائب م. إسماعيل الأشقر

إلى ذلك أشار النائب م. إسماعيل الأشقر إلى أنه من غير المستغرب على هذا الكيان الإحلالي الذي يسعى لقتل وتشريد شعبنا أن يسن هذه القوانين ولكن المستغرب أن يتماهى مع هذه القوانين من نصبوا أنفسهم زورا متحدثين باسم شعبنا، مطالباً المجلس التشريعي بإدانة هؤلاء المجرمين واعتبارهم مارقين معتدين على ثوابت شعبنا ونشر أسمائهم في اللائحة السوداء، كما طالب الفصائل بطردهم من تنظيماتهم واعتبارهم مجرمين.

وناشد الأشقر المجتمع الدولي وخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار الكيان الصهيوني كياناً إرهابياً معادياً للسلم العالمي.

النائب أحمد عطون

وفي كلمة عبر الهاتف من خيمة اعتصام النواب المقدسيين المهددين بالإبعاد أشار النائب أحمد عطون إلى أن القرار العنصري الذي يأتي من دولة الاحتلال يبين أنها دولة عنصرية على مسمع العالم الحر، فهي مازالت تشعر بعدم الأمان والاضطراب وهذا دليل خوف واضطراب استراتيجي. ولفت إلى أن قانون الولاء للدولة هو اعتداء على القوميات الأخرى ومناف لكل المواثيق الدولية ويهدف لطرد مليون ونصف عربي من فلسطيني الداخل والقضاء على فكرة عودة اللاجئين.

وشدد على ضرورة خلق برنامج سريع يستند على إعلان برنامج سياسي شامل يقر الأرض التاريخية الفلسطينية من خلال المجلس التشريعي، مؤكداً على حقنا في العودة ولم شمل العائلات الفلسطينية.

النائب د. محمد شهاب

في ذات السياق أوضح النائب د. محمد شهاب أن هذا المشروع جاء من حزب سياسي ديني غاية في التطرف في حكومة هي أشد تطرفاً، مضيفاً: «بعد أن تهأت الظروف للصهاينة بداوا يتبنون أفكار العصابات الصهيونية المتطرفة والتي كانت الحكومات السابقة تبدو للعالم كأنها تمنع ممارساتها على الأرض، وهم الآن يتبنون الأفكار المتطرفة على الأرض ويشرعون تطبيقها بقوة القانون الباطل، ولم تجد من يكبح جماحهم من هذه المنظومة العالمية التي تدعم الكيان عسكرياً ومالياً ومعنوياً». وتابع: «يهودية الدولة تعني أن الأرض يهودية والشعب يهودي مما يعني الاعتراف بأحقية اليهود على أرضنا ولا حق لأي فلسطيني في أي شبر من الأرض وأن حق العودة ألغي تماماً، ويصبح لكي يهودي في العالم الحق في أرض فلسطين».

النائب محمد فرج الغول

من جهته بين النائب محمد فرج الغول أن الاحتلال ما كان له أن يتجرأ لاتخاذ مثل هذا العدوان الجديد لولا الدعم الأمريكي المطلق للكيان ولولا التواطؤ والمؤامرة من الجانب الفلسطيني المفاوض، مشدداً على أن قانون الولاء ليهودية الدولة هو قانون باطل وما بني عليه فهو باطل. وأضاف: «الاحتلال يعلن حرباً متواصلة ضد شعبنا ومقدساته، الآن يرتكب جرائم جديدة من خلال اتخاذه سلسلة من إجراءات وقوانين لأنها صدرت عن كيان غير شرعي وسيظل الاحتلال يرتكب مثل هذه الجرائم ما دام لم يحاسب عليها أمام المحاكم الدولية». ولفت إلى أن القانون يعرض شعبنا للطرد وينظم الجريمة الصهيونية في الترحيل، ويمنع شعبنا من العودة لأرضه، موضحاً أن هذا يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وأن العديد من قرارات الأمم المتحدة أكدت حق شعبنا في العودة لأرضه وتوحيده، مؤكداً أن هذا التعديل على قانون الولاء يجرّم المقاومة طوال السنوات الماضية والمستقبل، ويضفي شرعية مزيفة على الاحتلال.



المجلس التشريعي يقر تقرير اللجنة السياسية رداً على قانون الولاء لدولة الاحتلال

مع المواطنين أو مع المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية. وهو يعكس ذلك التمزج في البيئة السياسية الحزبية، والعنصرية الكامنة في الوجدان اليهودي، والأخطار الوجودية التي يشعر بها قادة الكيان ويخشونها. كما يعكس دقة اللحظة التاريخية بالنسبة لقادة الكيان وضرورة أن ينتزعوا فيها كل ما من شأنه أن يوصف كيانهم المزعوم بالحقائق التي يحملونها عن أنفسهم تاريخياً ودينياً واجتماعياً.

التوصيات

إزاء كل ذلك نوصي مجلسكم الموقر بما يلي:

- ١- تشجيع فلسطيني ٤٨ على مقاومة هذه القوانين وتعبئة الرأي العام الصهيوني ضدها خصوصاً تيارات العلمانية والليبرالية في المجتمع وكشف عنصرية وخطورة هذا القانون على هوية المجتمع.
- ٢- رفض هذه القوانين ومعارضتها والكتابة إلى المجتمع والهيئات الدولية والمنظمات الدولية برفض القانون وما يبني عليه.
- ٣- تنظيم سلسلة من الفعاليات الجماهيرية والإعلامية والسياسية لفرض القانون وكسر خطاه وتداعياته.
- ٤- مراسلة البرلمانات العربية والدولية لإدانة القانون.
- ٥- مطالبة المنظمات الحقوقية والإنسانية الاعتراض على القانون.
- ٦- الدعوة لاتهام كل من يقف وراء القانون باعتباره يمارس عملاً مخالفاً للديمقراطية والقانون الدولي.
- ٧- وقف المفاوضات والتنسيق الأمني مع العدو الصهيوني فوراً لأنها أصبحت غطاءً لكل هذه الممارسات.
- ٨- إدانة وتجريم أية مواقف فلسطينية أو غير فلسطينية تعطي غطاء لهذا القانون وقطع الطريق عليها.
- ٩- ندعو المجلس التشريعي إلى تشريع قانون يحرم الاعتراف بالكيان الصهيوني تحت عنوان "قانون تجريم الاعتراف بالكيان الصهيوني"، وذلك رداً على التشريعات الصهيونية الباطلة.

النائب د. مروان أبو راس

وفي مداخلته لفت النائب د. مروان أبو راس إلى أن تعديل قانون يهودية الدولة يترك قلوب الأمة العربية والإسلامية وخاصة العلماء والحكام في مسألة غاية الخطورة وهي حقيقة الصراع، مبيناً أن حقيقة الصراع لم تعد محصورة في قضية سياسية يختلف عليها وجهتا نظر أو شعبان كل يريد أن يقطع حصته من الأرض. وأكد أن الصراع هو صراع ديني وأن يهودية الدولة تعني أن الدولة مقصورة على اليهود، مطالباً كافة المسلمين في جميع أنحاء العالم بالتعامل مع الصراع العربي الصهيوني على أساس أنه صراع ديني وليس سياسياً. وحذر أبو راس من قيادات فلسطينية تحاول أن تمهد الطريق نفسياً للشعب الفلسطيني والأمة العربية بهدف قبول فكرة يهودية الدولة وطروحات التسوية مع الاحتلال.

النائب م. جمال سكيك

بدوره أكد النائب م. جمال سكيك أن حقنا لا تمحوه قوة ولا يزيله جبروت، وشدد على ضرورة التمسك بالثوابت الفلسطينية والحقوق المشروعة لشعبنا، قائلاً: «من العار أن يقترب أي فلسطيني من التنازل من أي شبر من فلسطين فهي وقف إسلامي وهناك أمم سادت وبادت وأهمهم التاريخ وهذه سنة من سنن الله». وأوضح أن المطلوب من العرب الانتباه إلى أطماع الصهاينة من الهجوم على الأرض العربية، مستنكراً الصمت العربي وغياب المواقف العربية تجاه جميع الانتهاكات الصهيونية بحق شعبنا.

سن قانون الجنسية عام ١٩٥٢م، وينص القانون على الشروط اللازمة للحصول على جنسية صهيونية، وهي:

-حسب قانون العودة ١٩٥٠م.

-الذين ولدوا في الكيان الصهيوني قبل قيام الدولة وتم تسجيلهم في سجل السكان عام ١٩٥٢م.

-قربة دم: أحد الوالدين صهيوني.

-من مواليد الكيان الصهيوني: ولد بعد قيام الدولة داخل حدود دولة الكيان الصهيوني (حكم الأرض) ولم يحصل على جنسية أخرى، كان مواطناً في الكيان الصهيوني لمدة خمس سنوات متتالية أثناء تقديم الطلب. -البقاء في الكيان الصهيوني بشكل دائم ولمدة ثلاث سنوات متتالية من خمس سنوات، يتكلم اللغة العبرية، يحق له المكوث في الكيان الصهيوني، يرغب البقاء في الكيان الصهيوني، يتنازل عن جنسيته الأخرى في حال حصوله على جنسية الكيان الصهيوني.

خطورة هذا القانون وخطورته على الفلسطينيين وقضيتهم

من خلال هذا القانون يؤكد الكيان الصهيوني يوماً بعد يوم على عنصريته وفاشيته القائمة على التكرار للحقوق الفلسطينية والقانون الدولي ولكل الأعراف الإنسانية متكناً على الدعم الأمريكي والنفاق الأوروبي للسياسات والمواقف الأمريكية المنحازة للاحتلال، كما إن الاحتلال يتخذ من المفاوضات الفلسطينية الصهيونية غطاء لتمرير مخططاته الاحتلالية التي لا تؤمن بحق الآخر وهي تسير وفق خطوات محددة نحو ابتلاع الأرض وتهويدها وطرد أهلها عبر قوانين وتشريعات تمهد للترانسفير الذي يتبناه عديد من الساسة الصهاينة، ويأتي قانون الجنسية كأحد هذه القوانين لأن خطورة هذا القانون وتأثيراته على الفلسطينيين وقضيتهم تكمن في الآتي:

• يقضي القانون بأن إسرائيل هي دولة يهودية ولا حق لغير اليهود فيها، وهو يؤدي إلى إلغاء حق العودة للفلسطينيين حيث إن ما يسمى بـ "قانون العودة الصهيوني" يستثني اليهود من أداء القسم ليهودية الدولة، فيصبح المستهدف فقط هم الفلسطينيون القادمون من الضفة الغربية وقطاع غزة والمقدر عددهم بـ ٢٥ ألف فلسطيني والمتمزجون من فلسطينيات يحملن الجنسية الصهيونية في حال مطالبتهم بهذه الجنسية بهدف "لم الشمل" وفي هذا ترسيخ للسياسة الصهيونية التي تعمل على تحجيم زيادة الفلسطينيين في داخل أرض ٤٨، ومنع التواصل بينهم وبين امتداداتهم الاجتماعية والوطنية والإنسانية، في مسعى واضح لبقاء الصهاينة هم الأكثر عدداً بالنسبة للسكان. • يخلق القانون أبواب فلسطينيين عام ٤٨ وأمام كل عربي أو فلسطيني لا يقبل بالمشروع الصهيوني ولا بالدولة اليهودية، وكل ذلك يأتي لتعميق "نزع الشرعية" عن المواطنين العرب وزعزعة مكانتهم. وهذا ما أكده ليبرمان عندما قال: قرار الحكومة هو رسالة إلى كل أولئك الذين في داخل إسرائيل وخارجها والذين يسعون إلى تقويض كون دولة الكيان الصهيوني الدولة القومية للشعب اليهودي.

• القانون يناقض القانون الدولي الذي يقضي بتوفير الحماية المتساوية لكافة المواطنين أمام القانون، وضمان حرية الرأي والتعبير دون الأخذ بعين الاعتبار العرق والجنس والدين.

• القانون سيحول فلسطيني ٤٨ إلى "غير شرعيين" في الدولة الصهيونية التي يريدونها؛ وبالتالي سيتم تهجيرهم بشكل

وأكد النائب حسني البوريني أن قضية يهودية الدولة ما كان الصهاينة ليجرؤا عل طرحها إلا بعد أن انتقلوا إلى مراحل خطيرة بعد انتشار الاستيطان في الضفة كانتشار السرطان في الجسد. وبين أن الصورة السلبية التي تتخذها حكومات عربية نحو قضيتنا الفلسطينية جراً للاحتلال على القيام بمزيد من الابتزاز من خلال يهودية الدولة، مشيراً إلى أن هذه القوانين الجديدة تشكل هروباً من استحقاقات، لافتاً إلى أن الاحتلال يحاول الآن التخلص من فلسطيني عام ٤٨. وأضاف: «على الأحزاب والمنظمات أن تتحمل مسئولياتها على ما تجره القضية على الأمة وخاصة أنها تستهدف إسقاط حق العودة، وهي تعني أنه لا وجود للفلسطينيين في مناطق ٤٨ وتعني أن الصهيونية كرسست وجودها على أرض ليست ملكها».

د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي في حوار مع «البرلمان» :

سلطة رام الله تشكل أكبر العوائق أمام النشاط الاقتصادي.. وآليات تعويض القطاعات التجارية صعبة حالياً

لا يوجد ضرائب حقيقية على البضائع ونسعى لتخفيف الرقابة على البضائع المستوردة



النائب / د. عاطف عدوان

«البرلمان» التقت د. عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، وتجادبت معه أطراف الحديث حول الهموم الاقتصادية التي يعاني قطاع غزة والمشكلات التي يكابدها القطاع التجاري وسبل التخفيف من الأزمة الاقتصادية الراهنة، وفيما يلي نص الحوار:

يعاني القطاع الاقتصادي الفلسطيني في قطاع غزة من إشكاليات كبرى بفعل استمرار الحصار الصهيوني، والعوائق الجمّة التي تضعها سلطة رام الله في وجه الحركة التجارية وتدفق البضائع إلى القطاع.

وهذا النشاط لا يركز على الانتعاش السلعي بل على البنى التحتية.

هل تعتقد أن الأوضاع الاقتصادية سوف تتحسن إذا ما تم التوقيع على ورقة المصالحة المصرية وخصوصاً إذا ما تم التوافق على حل مشكلة المعابر بين حركتي فتح وحماس؟

هذا الأمر يتوقف على طبيعة السلوك المصري في مرحلة ما بعد التوقيع على ورقة المصالحة، إن كانت الحكومة المصرية ستخفف قبضتها على المعابر، وإن كان لها علاقة بقضية الأمن على المعابر، فهذا متوقف على مرونة من فتح والحكومة المصرية، وإن وجد ذلك سيتحسن الاقتصاد الفلسطيني ويؤدي ذلك لحركة تجارية واسعة، وبالتأكيد التوقيع سيحرك الوضع الاقتصادي إيجاباً، وهذا متوقف على مرونة الحكومة المصرية وحركة فتح.

على مواجهة الأزمات السياسية أو الاقتصادية.

ما تعليقك على الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه الضفة الغربية في ظل حكومة فياض في الوقت الذي يفرض فيه الحصار على قطاع غزة.. وما الأهداف الاقتصادية وراء الانتعاش الاقتصادي؟

الانتعاش في الضفة غير حقيقي ويوجد إشكالية كبيرة فيما يتعلق بارتفاع الأسعار هناك ولا زالت البطالة مرتفعة، وصحيح أنه تم إنفاق مئات الملايين من الدولارات لكن الاقتصاد في الضفة أيضاً يعاني من ركود وتخلف في كثير من الأحيان، ونحن نعرف أن حكومة فياض هناك تواجه أزمة كبيرة فيما يتعلق بقضية الديون، فالقطاع الاقتصادي يواجه أزمة اقتصادية لضخامة الديون مما يؤكد انتكاسة النشاط الاقتصادي،

لوضع حلول لهذه القضايا.

ما رؤية اللجنة الاقتصادية لحل مشكلة البضائع المحلية التي تعاني من الواردات من البضائع المستوردة؟ قامت اللجنة الاقتصادية بنشاطات متعددة في هذا المجال خاصة مع أصحاب مصانع المشروبات والبسكويت وغيرها ونقلنا وجهة نظرهم للحكومة، وقمنا بحث الحكومة لإتباع سياسة حماية الصناعة المحلية، ونحن مع هذا التوجه لكن نريد آليات عملية لتحقيق هذا الهدف خاصة أن المصانع التي تقوم بتشغيل

في ظل الحصار والتعنت الإسرائيلي، وعدم تجاوب سلطة رام الله، والحصار الذي تشارك فيه بعض الدول العربية خاصة مصر التي تهيمن على معبر رفح فيما لو فتح المعبر أمام التجارة الفلسطينية سنجد أن هذه التجارة يمكن أن تنتعش وتتطور، وأيضاً يمكن أن يستقل الاقتصاد الفلسطيني خاصة في ظل ارتباطه باقتصاديات عربية من خلال استيراد وتصدير، لكن الحصار الصهيوني والتحفظات العربية تقف حجر عثرة أمام انطلاق الاقتصاد الفلسطيني.

يشتكي التجار من قيام الحكومة بفرض ضرائب على بضائعهم ويؤكدون أن خسارتهم كانت فادحة خلال الأعوام الماضية بفعل الحصار وأن من الأجدر بالحكومة أن تخفف عنهم في هذه المرحلة كي يشتد عودهم ويقفوا على أرجلهم من جديد.. ما رؤيتكم في اللجنة الاقتصادية حول هذه القضية؟

هذه القضية غير دقيقة فالتجار يشتكون من أي مسلك حكومي، ولا يوجد ضرائب حقيقية على البضائع، والضرائب تفرضها إسرائيل وليس الحكومة في غزة، أما فيما يتعلق بالأنفاق فالحكومة لا تقوم بفرض أي أنواع من الضرائب على أي سلع تأتي من خلال الأنفاق إلا بعض الضرائب البسيطة خاصة فيما يتعلق بالبترول والسجائر، وحتى هناك نشاطات للأسف غير شرعية يقوم بها بعض التجار لالتفاف عن رقابة الحكومة، ونحن في المجلس التشريعي وأيضاً في الحكومة نحاول أن نجعل من سلوك الحكومة فيما يتعلق بقضية الرقابة على السلع المستوردة رقابة خفيفة لا تؤدي للتضييق على التجار، ونحن في كثير من الأحيان وقفنا مع كثير من التجار للدفاع عن وجهة نظرهم.

تصلكم في اللجنة شكاوى متعددة من الكثير من الناس.. ما أبرز ما تتضمنه هذه الشكاوى؟ وما الجهد الذي بذلته اللجنة في سبيل متابعتها وحلها؟

أبرز الشكاوى التي تأتي عادة من قبل التجار كانت تتعلق بقضايا تيسير دخول البضائع من على المعابر، وأيضاً بعض النشاطات التي توقفت على إثر الحصار، وبعض منها يطلب تعويضات، وبالتالي اللجنة كانت تقوم بالاتصال بالجهات المعنية وتضع أمامها تلك الإشكاليات وتعاون مع الحكومة

بداية كيف تقيّم الوضع الاقتصادي في قطاع غزة في ظل الادعاء الإسرائيلي بتخفيف الحصار وإدخال البضائع في الآونة الأخيرة؟

تخفيف الحصار أدى إلى زيادة في الحركة التجارية وإدخال كميات كبيرة من البضائع وتعددها، وهذا فعلاً زاد من النشاط الاقتصادي لكن ما تدخله إسرائيل لا يكفي الحاجات الأساسية لشعبنا خاصة المواد الخام للمصانع، والمواد الأساسية للبناء لم تدخل، وإسرائيل تضع أمام تلك البضائع عوائق كثيرة، فقطاع البناء ما زال حتى هذه المرحلة يواجه شللاً كبيراً.

ما هي أبرز المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة والتي ناقشتموها في إحدى اجتماعات اللجنة مؤخراً؟

القطاع يعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة جداً أولها البطالة وتوقف المصانع التي ضربت من قبل الطيران الإسرائيلي، وهي أكثر من ٣٧٠٠ مصنع متوقفة عن العمل، مما أدى لانتشار البطالة، أيضاً الحصار الذي فرضته إسرائيل أدى لانقطاع عشرات آلاف العمال عن أعمالهم في فلسطين المحتلة كما إنه في هذه الآونة نجد أن المشاكل الاقتصادية الخاصة بالاستيراد والتصدير لا زال يصيبها الجمود، خاصة أن عملية إدخال وإخراج البضائع في قطاع غزة يتم من خلال سلطة رام الله التي تضع العراقيل أمام النشاط الاقتصادي، وللأسف هي من أكبر العوائق بالإضافة لاحتلال الإسرائيلي الذي لا زال جاثماً على صدورنا.

هل تمكنت من وضع الحلول الناجعة والمعالجات السليمة لهذه المشكلات.. أم أن تدخلات الأمور وظروف الحصار تقف حجر عثرة أمام مخططات الحل والعلاج؟

حقيقة هذه القضايا ليست بالأمر السهل

تحقيق المصالحة

ينعكس إيجاباً على

الوضع الاقتصادي..

والأمر منوط

بالحكومة المصرية

وفتح

الحملة الدولية: الاحتلال فشل في تغييب النواب

الاحتلال يفرج عن النائب رومانين

بعد اعتقال دام 54 شهراً

أفرجت سلطات الاحتلال الصهيوني، مساء أول أمس عن علي رومانين، النائب عن كتلة "التغيير والإصلاح" في المجلس التشريعي الفلسطيني من مدينة أريحا بالضفة الغربية المحتلة، بعد اعتقال دام ٥٤ شهراً.

ويعد النائب رومانين أحد أبرز الناشطين الإسلاميين في أريحا، واعتقل في السادس والعشرين من شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٦، وحكم الاحتلال عليه بالسجن ٥٤ شهراً. وأكدت الحملة الدولية للإفراج عن النواب، المختطفين في السجون الصهيونية، أن الاحتلال "فشل فشلاً ذريعاً في محاولة تغييب النواب باختطافهم منذ انتخابهم ممثلين شرعيين بانتخابات نزيهة". وهنأت الحملة في بيان صحفي النائب رومانين بالإفراج عنه، معتبرين ذلك انتصاراً لإرادة نواب الشعب الفلسطيني.

وقالت الحملة: "الاحتلال لم يتحقق أهدافه بتغييب النواب عن شعبهم، بل زاد التفاف الشعب الفلسطيني حول نوابه، وكما لم يفلح الاحتلال في انتزاع المواقف المشرفة التي حملها النواب على عاتقهم وضحوا في سبيلها سنوات في سجون الاحتلال وعلى رأسهم رمز الشرعية الفلسطينية الدكتور عزيز دويك". وطالبت الحملة الدولية المؤسسات الحقوقية الدولية بالعمل على تجريم سياسة اختطاف النواب المنتخبين بدون أي مبرر قانوني وانتهاكاً صارخاً للاتفاقيات الدولية وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة. يشار إلى أن الاحتلال لا يزال يختطف ستة نواب من كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية وهم النواب: د. حاتم قفيشة، باسم الزعاري، حسن يوسف، محمد أبو طير، عبد الجابر فقهاء، د. أيمن ضراغمة، فضلاً عن نائبان من كتلة فتح البرلمانية وهما مروان البرغوثي وجمال الطيراوي، إضافة إلى النائب أحمد سعدات عن قائمة أبو علي مصطفى.

الأيدي العاملة تعاني من منافسة شديدة من بعض المصانع المستوردة، ووعد وزير الاقتصاد خيرا في هذا المجال. والمشكلة أن التجار أنفسهم يضعون عقبات خاصة ولا يلتزمون بالمواصفات السليمة التي تحفظ مصالح المستهلك.

يفترض أن تبادر الحكومة إلى حملة لدعم القطاعات الاقتصادية المتضررة في قطاع غزة جراء الحصار وعلى رأسها المصانع التي تعتبر مخ الاقتصاد الوطني لكن هناك شكاوى من عدم تحقق ذلك.. ما رؤيتكم حول هذه القضية؟

الحكومة حالياً تواجه صعوبة في إيجاد المبالغ اللازمة للإنفاق اليومي وكذلك لدعم المشروعات التي تعود أن تقوم بها الحكومة كدعم المشروعات الصغيرة، فآليات التعويض في هذه الآونة صعبة.

ما هي أبرز عناصر الرؤية التي تكفل استنقاذ الاقتصاد الفلسطيني من أزمته الراهنة؟

نحن نرى أن هذا الأمر لن يتم إلا من خلال رفع الحصار وتواصل الاقتصاد الفلسطيني في جناحي الوطن ومع الدول المجاورة، ولو فتح المجال أمام الاقتصاد الفلسطيني فإنه سيحقق قدراً كبيراً من الاستقلالية التي يمكن أن تدعم صمود شعبنا وقدرته

آمال المصالحة بين سندان الورقة المصرية الفضفاضة ومطرقة التعاون الأمني مع الاحتلال

سيادة القانون 2/2

الدائرة القانونية / المجلس التشريعي

تشكل الأسس المذكورة (شمولية الخضوع للقانون- القانون مصدر كل صلاحية معترف بها لأية جهة كانت للتصرف بشأن يمس حقوق المواطنين وحريتهم وكرامتهم وأملاتهم وأرزاقهم - القانون يجب أن يصدر عن جهة شرعية - القانون الصادر عن السلطة التشريعية ينبغي أن يكون عادلاً وممثلاً للقيم الأخلاقية والإنسانية والديمقراطية) - قاعدة مشتركة لعدد كبير من التعريفات المختلفة لمبدأ سيادة القانون، الذي اكتسب معانٍ مختلفة في بلدان مختلفة، بل معانٍ مختلفة حتى ضمن إطار البلد الواحد، إذ أن بعض الأوساط تفهم سيادة القانون على أنها القدرة على فرض القانون وتطبيقه وضمان الطاعة له، أي أنها تركز في بناء تصوراتها على الأسس الثلاثة الأولى، بينما يضيف البعض الآخر ضرورة احترام القانون في ذاته باعتبارات الحق والعدل والحرية والكرامة كمبادئ وقيم جوهرية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى وضع أي القانون. وقد ميزت التعريفات التي وضعت لمبدأ سيادة القانون بين مفهومين، مفهوم شكلي وآخر جوهري، كلاهما مكمل للآخر، وبدونهما لا يسود قانون. ويرتكز المفهوم الشكلي لسيادة القانون على وجوب اعتراف الجميع بسلطة القانون العليا، وتوافق على طاعته، وعقاب حال خرقه، أي أن هذا المفهوم يتمحور حول مكانة القانون وعموميته وخضوع السلطات الرسمية والمواطنين له بدون فرق، كونه يمثل المرجع الأساس في بيان الحقوق والواجبات العامة والخاصة. ولكن هذا المفهوم الشكلي غير قادر بمفرده على تحقيق مبدأ سيادة القانون، فهو لا يتطرق إلى العدالة والمساواة والحرية، ولا يضمنها، بل يكتفي بالجوانب الإجرائية، معتبراً أن مدى النجاح في تطبيق القانون هو المقياس الحقيقي لسيادة القانون. في الوقت الذي لا يصعب فيه أن نجد أمثلة لقوانين لا تتعارض إجرائياً مع المفهوم الشكلي لسيادة القانون، ولكنها في ذات الوقت غير عادلة في المضمون، وهنا تبرز أهمية المفهوم الجوهري لمبدأ سيادة القانون. ومع ذلك، فإن المفهوم الجوهري لسيادة القانون، يتطلب الفهم الشكلي شرطاً له، ولا تحول المفهوم الجوهري بفقدان العوامل الشكلية والإجرائية أو التقليل من أهميتها إلى حجة طيبة بيد النظام الحاكم لتقويض سيادة القانون، تحت ذرائع متعددة، كمتطلبات المصلحة الوطنية العليا، أو الحفاظ على الأمن والنظام، أو التصدي للأخطار الخارجية، أو ضمان تدفق المساعدات الخارجية لتوفير الرواتب والخدمات... الخ. ولكي يكون نظام الحكم قادراً على تطبيق مبدأ سيادة القانون، لا بد وأن يكون شرعياً، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، وشرعية النظام تعني احترام الإرادة الشعبية، وعدم تخطيتها بالتزوير أو الانتفاف عليها، ولا بد أن تحظى سلطة الحكم بثقة ممثلي الشعب، وأن تعمل وفقاً لقوانين برلمانها، وأن تخضع لرقابته القائمة على المساءلة والمحاسبة، ولرقابة الشعبية. ولا بد من وجود سلطة قضائية فاعلة ومستقلة، قادرة على إعمال حكم القانون وتحقيق العدالة كي يشعر المواطن بأهمية القانون في حياته، وسلطانه على الجميع حاكماً ومحكوماً، وأنه الأساس في نيل الحقوق وتحمل الالتزامات، وعنوان العيش بحرية وكرامة. وبغير ذلك سيطا صاحب الحاجة عتبة صاحب النفوذ والسلطان بحثاً عن حق لن يجده، وإن وجده فإن الثمن سيكون باهظاً على النفس وعلى القانون. وسيادة القانون، لا تعني فرضه بالقوة والإكراه، لأن استعمال القدر المشروع من القوة لفرض القانون هو استثناء، وليس القاعدة، ويتم عند خرق القانون وليس عند تطبيقه، ويمكن القول إنه إذا كثر استعمال القوة لفرض طاعة القانون، فيجب إعادة النظر مجدداً في مضمونه، أي في المفهوم الجوهري لسيادة القانون، لبيان مدى ملائمة للمجتمع وحاجاته، لأن أهم خصائص القاعدة القانونية أنها اجتماعية، وضعت لتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع الذي صيغت فيه، ولم توضع كي تعيد إلى الأذهان شريعة الغاب. وسيادة القانون، تعني المحافظة على التوازن القائم بين حاجات النظام وضروراته المشروعة وبين احتياجات الأفراد وحقوقهم الشرعية، ويشكل هذا التوازن شرطاً أساسياً للنظام الديمقراطي، ولا احترام مبدأ سيادة القانون كأساس للحكم الصالح، لأنه يمنع من سطوة أجهزة الحكم ومن تغولها على الحقوق والحريات. ولعل أوضح الأمثلة، على اختلال هذا التوازن، يكون عند مرور نظام معين بظروف سياسية وأمنية صعبة، قد تستدعي حسب رأي قادة النظام السياسي فرض حالة الطوارئ العامة والتخلي عن تطبيق القانون أو حتى حل البرلمان والمؤسسات الشرعية بهدف استئثار الأمن، والذي يعني هنا أمن النظام أو أمن المجتمع من خلال أمن النظام. ومثل هذا الأمن، لن يكون إلا على حساب تدمير سيادة القانون، وتزوير إرادة الشعب، وتقويض النظام السياسي، وتهديد السلم الأهلي، وإلغاء شبكة الأمان الاجتماعي، والإخلال بنسيج المجتمع وتفكيكه، والمس الخطير بحقوق المواطنين وحرياتهم وكرامتهم، وزد ما شئت، لأن مبدأ سيادة القانون ما زال يأبى العيش في ظل نظام غير شرعي.



د. فقيشة: ملفات
التعاون الأمني والموظفين
المفصولين والتوظيف على
أساس الانتماء عوائق في
وجه المصالحة



م. سكيك: «فتح» لا
تؤمن بالشراكة السياسية
والتعاون الوطني.
والالتزام بالشراكة أبرز
شروط النجاح



منصور: الأجواء البوليسية
في الضفة تحول دون بلوغ
المصالحة.. وغزة ستشعر
بالمصالحة إن تمت دون
الضفة



د. عبد الجواد: نعاني
بشدة من غياب
المصالحة.. وعدم خضوع
أمن السلطة للأجندة
الوطنية أبرز المعوقات

استدراك ملاحظات حماس. وأكد سكيك أن مشكلة حركة فتح تكمن في أنها لا زالت تعتمد على عدم وجود شريك حقيقي لها، وتعتبر نفسها أنها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهذا مغاير للحقيقة والواقع، فضلاً عن أنها تمارس التعاون الأمني الخطير في الضفة، مشدداً على ضرورة تحقيق الشراكة السياسية الحقيقية النابعة من الحفاظ على الثوابت واحترام القيم والمفاهيم الوطنية. الامتحان بعد التوقيع في ذات السياق أكد النائب المختطف د. حاتم فقيشة -في حوار قبيل اختطافه- أن الامتحان الحقيقي يكمن في مرحلة ما بعد التوقيع على ورقة المصالحة، مبدئياً قلقه من الألفاظ الموجودة في الورقة المصرية نفسها التي تحتمل العديد من التاويلات والتفسيرات. ودعا فقيشة إلى توقيع الورقة المصرية بداية كمدخل لحل المشكلة لا لحلها بشكل تام، انطلاقاً من أن الورقة نفسها تحتوي على العديد من المطبات والعقد التي تحتاج إلى فترة ليست بسيطة لحلها. وتابع قائلاً: "بعد التوقيع هو الامتحان الحقيقي، هل سوف يتم إلزام كل المتجاوزين، وهل يتم الالتزام بكل تفاصيل الورقة وبنودها، وأتمنى أن يتم ذلك ولكن المؤشرات على الأرض تقول بأنه ستكون هناك مطبات كثيرة، وفي مقدمة هذه المطبات قضية التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، أيضاً قضية عدم توظيف الموظفين على أساس انتمائهم السياسي، وموضوع الموظفين المفصولين، فهذه مطبات أخشى أن تشكل عوائق كبيرة في سبيل تطبيق ما يمكن التطبيق عليه والاتفاق عليه بعد التوقيع على ورقة المصالحة".

الهدف من ورقة المصالحة المصرية هو فقط موضوع الانتخابات، فيما يتم إهمال باقي الملفات الشائكة مثل إصلاح منظمة التحرير وانضمام باقي الفصائل غير المنضوية إليها فإن المصالحة لن تنجح. وتابعت قائلة: "لا أعتقد أن التوقيع على ورقة المصالحة هو كفيل بإنهاء الخلاف، لكن إذا أنجز موضوع المصالحة فقد يشعر به المواطن في غزة، ولكن أتوقع أن يتغير شيء بالنسبة للضفة الغربية لأن الأجواء الأمنية البوليسية في الضفة تحول وتمنع دون تحقيق فرصة مصالحة حقيقية هناك، لأنه حتى تكون مصالحة حقيقية لا بد أن تكون المصالحة قوية ومتساوية، ويتم إرجاع جميع المفصولين في الضفة، وفتح الجمعيات، وإطلاق سراح جميع الأسرى، وإرجاع الأموال التي صودرت". غياب الشراكة السياسية بدوره رأى النائب م. جمال سكيك أنه إذا خلصت النوايا وصح العزم على فكر المصالحة الحقيقية فإن المصالحة من الممكن أن تتم، مستغرباً ما تقوم به السلطة في رام الله من اعتقالات ومفاوضات عبثية بما يضر بجهود المصالحة، ويعطي مدلولات سيئة، مؤكداً أننا لا زلنا نعمل على نجاح المصالحة، فالمصالحة هي بالنسبة لنا هي من الضروريات وهي إستراتيجية ثابتة لا تتغير. وأضاف سكيك أن المدخل السليم لتحقيق المصالحة يكمن في الأخذ بكل النقاط والملاحظات التي قدمتها حركة حماس، مشيراً إلى أنه التعت الذي ساد في المرحلة السابقة من قبل بعض الأطراف لم يكن من الحكمة بمكان، ما اضطرها في نهاية الأطراف لقبول مقترحات من قبل حركة حماس لإرفاق ورقة أخرى يتم فيها

يلقى شعبنا الفلسطيني آمالاً عريضة على نجاح حركتي حماس وفتح في تجاوز عقدة الورقة المصرية تمهيداً لتحقيق المصالحة الوطنية واستعادة التوافق الوطني. لكن أحداً لا يدرك أن تحقيق المصالحة يقف دونه الكثير من المطبات والعقبات والألغام التي تنتصب بقوة في وجه الجهود الرامية لإنهاء الانقسام الذي أرهق كاهل الفلسطينيين. "البرلمان" استطلعت رأي نخبة من النواب حول فرص نجاح المصالحة في ظل المعطيات السياسية والأمنية القائمة عبر سطور هذا التقرير. واقع أممي بائس وحول فرص نجاح المصالحة بين الحركتين في ظل النصوص الفضفاضة للورقة المصرية وواقع التعاون الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي أعرب النائب د. ناصر عبد الجواد عن أمله في أن تكون المصالحة حقيقية على أرض الواقع، خاصة أن الحركة الإسلامية في الضفة الغربية تعاني من غياب المصالحة معاناة شديدة، موضحاً أن المشكلة تكمن في الواقع الموجود على أرض الضفة الغربية الذي يعكس صعوبة بالغة في تحقيق مصالحة حقيقية تنعكس على أرض الواقع بسبب البيئة الأمنية البائسة وما تقوم به الأجهزة الأمنية هناك من ممارسات يندى لها الجبين. وأشار عبد الجواد إلى أن أبرز المشكلات التي يمكن أن تواجه تحقيق المصالحة تتمثل في عدم القدرة على إلزام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ببنود المصالحة إذا تمت، مشيراً إلى أن هذه الأجهزة لا تخضع للقرارات الصادرة عن المستوى السياسي في الضفة، وأن هناك أجندة خارجية تملئ على قيادة الأجهزة الأمنية تنفيذ برنامج خارجي يخدم في النهاية المشروع الأمريكي والصهيوني. وأوضح عبد الجواد إلى أن الثقافة التي شُبع بها أفراد الأجهزة الأمنية هي ثقافة لا تتسجم مع متطلبات المصالحة الحقيقية على أرض الواقع، مؤكداً أن عدم خضوع هذه الأجهزة للمتطلبات الوطنية كونهم برمجوا لتنفيذ الأجندة الخارجية وليست الوطنية يشكل أبرز المعوقات أمام تحقيق المصالحة. تكافؤ التطبيق من جهتها أعربت النائبة منى منصور عن أمنيته بتحقيق المصالحة، موضحة أننا ننادي بالمصالحة ونرجو أن تتحقق بأسرع وقت، إلا أن "فتح" إذا كانت معنية بالمصالحة فلا بد لها من الأخذ بملاحظات حماس من قبل، أما إن كان

تهنئة بالتميز

د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي والإخوة النواب وموظفو المجلس يتقدمون من الأخ المهندس / سلمان يوسف منصور بالتهنئة الحارة لحصوله على جائزة الإمام لياسين للموظف المثالي لعام 2010م متمنين له مزيداً من التميز والتفوق في خدمة شعبه ووطنه.

هاتف ذوي الشهداء الكرمي والنتشة في الخليل

**د. بحر: الانتقام لدماء الشهداء
قادم لا محالة والاحتلال وأشياعه إلى زوال**

وأكد بحر لذوي الشهيدين أن دماء المجاهدين الكبارين ستشكل منارة على طريق تحرير فلسطين، وترسم الخطى لكل المجاهدين التافقين للحرية والمجد التليد، وتبث في شعبنا وأمتنا روح الصمود والثبات والمقاومة في وجه الاحتلال الصهيوني ومخططاته وإجراءاته القمعية.

ودعا بحر ذوي الشهيدين إلى الصبر والثبات والصمود، مؤكداً أن الانتقام لدماء الشهداء قادم لا محالة، وأن الاحتلال وأشياعه إلى زوال، مجدداً ثقته بأن النصر سيكون حليف شعبنا ومقاومتنا مهما بلغت المحن والتحديات.

أجرى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الأحد (١٠-١٠) اتصالات هاتفية منفصلين مع ذوي الشهداء الشهداء الكرمي ومأمون النتشة اللذين استشهدا في عملية اغتيال جبانة في مدينة الخليل فجر الجمعة الماضي.

وقدم بحر واجب العزاء لذوي الشهداء، مهتئا إياهم باستشهاد المجاهدين الكبار للذات حملا مشعل الجهاد والمقاومة، ودافعا عن شرف وعزة وكرامة شعبنا الفلسطيني، وأبليا بلاء حسنا في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

خلال احتفال في المستشفى الأردني بغزة

د. بحري يدعو إلى وحدة فلسطينية عربية لمواجهة الغطرسة الصهيونية



عداد أحمد بحر النائب الأول
لرئيس المجلس التشريعي إلى
وحدة فلسطينية وعربية من أجل
مواجهة الغطرسة الصهيونية.
وقال بحر في كلمة له خلال
أمسية نظمها وزارة الداخلية
في المستشفى الأردني بغزة مساء
السبت (١٦-١٠) بمشاركة عدد من
المسؤولين من الجانبين: "نحن
بحاجة إلى أن نتوحد فلسطينياً
وعربياً من أجل الوقوف أمام
الغطرسة الصهيونية"، وأكد
رفض التوطين، وقال: "نحن لا
نقبل التوطين أو التعويض فالعودة
لفلسطين حق لأن اليهود ليس لهم
أرض وعليهم أن يرحلوا".
وأشاد بدور الأردنيين الذين
لبوا النداء وهبوا لإنقاذ إخوانهم

واختتم كلمته بقوله: "نحن فخورين وسعداء ونحن نحقق بالطواقم الأردنية لأنهم جسدوا لنا معنى الإخوة خلال عملهم على الأرض".

في غزة بعد العدوان الصهيوني
الغاشم على القطاع مطلع ٢٠٠٩ ،
متوجهاً بالتحية إلى الأردن ملكا
وحكومة وبرلمانا ومؤسسات
أهلية ورسمية على هذا العطاء.

التشريعي يختتم دورة تدريبية في الإخراج الصحفي



اختتم المجلس التشريعي دورة تدريبية في الإخراج الصحفي التي عقدها لمجموعة مختارة من موظفيه بحضور د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، وإدارة المجلس ومدير أبو راس مدرب الدورة.

أكد بحر في كلمته أمام مندوبي الدورة حرص المجلس على تطوير قدرات وكفاءات موظفيه في مختلف المجالات، مشيراً إلى أن دورة الإخراج الصحفي هي دورة مميزة بكل المقاييس وأن موظفي المجلس تجاوزوا بجدارة واقتدار في غضون فترة زمنية وجيزة.

وشدد دبحر على أهمية الدورة في إطار عمل المجلس التشريعي وإنتاجه الصحفي والإعلامي وخصوصاً فيما يخص صحيفة البرلمان الصادرة عن المجلس، داعياً المتدربين في الوقت نفسه إلى تنمية مواهبهم ومستوياتهم الثقافية في كافة المجالات. بدوره أشاد أبو راس بحرص رئاسة

المجلس التشريعي مستقبلاً في إطار المهام والنشاطات التدريبية المختلفة. وفي ختام اللقاء كرم بحر مدرب الدورة والموظفين المتدربين، متمنياً لهم مزيداً من العطاء والتفوق في خدمة وطنهم.

المجلس التشريعي على الاهتمام بموظفيه ورفع قدراتهم، مثنياً في الوقت نفسه على همة وجهد المتدربين ومستقبلهم المهني . واستعرض أبو راس أبرز ما تم عرضه خلال الدورة، وأعدا بيزل مزيد من التواصل مع

فلسطين بين يهودية الدولة والوصاية الدولية

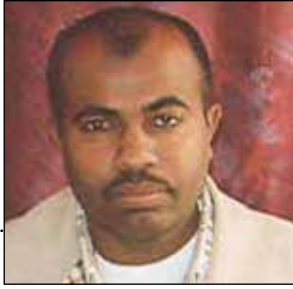


النائب: د. محمود الرمحي

ما بين الخيارات والبدائل والفرص يتمتع الكيان الصهيوني بحرية مطلقة في ممارسة الجرائم والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني وأرضه المسلوقة وكرامته المتهمة، بتصريح من المفاوض الفلسطيني ومباركة عربية وصمت غربي عاد المفاوض الفلسطيني ليرمي بكرة القرار مرة أخرى إلى الملعب العربي في سرت حيث تم التنكر لبيت المقدس في ظل أكبر ممارسات التهويد عندما افتتح كنيس الخراب اليهودي لبحاكي قبة الصخرة المشرفة، يعود المفاوض الفلسطيني برسانل جديد غير معهود، فقد تمنى الرئيس الفلسطيني من قبل على العرب أن يسمحوا بالمفاوضات غير المباشرة ومن بعدها طلب منهم الذهاب إلى المفاوضات المباشرة تحت عنوان ضمانات أمريكية، غير أن اجتماع العرب هذه المرة سبق بنبرة جديدة تحمل العرب المسؤولية إن سمحوا باستئناف المفاوضات في ظل الشروط الصهيونية، فقد قال عضو اللجنة المركزية اللواء جبريل الرجوب محبياً على سؤال مذبح فضائية الجزيرة قبيل القمة "إذا قال العرب اذهبوا إلى المفاوضات بشروط تنتهوا فهم ليسوا عرباً". كما تزامنت هذه النبرة الفتاحية مع تلميحات وتصريحات من رئيس السلطة حول إمكانية الاستقالة تارة، أو اتخاذ قرارات حاسمة تارة أخرى. أشغل المحللون وقتهم حينها في تفسير تلك التلميحات والتصريحات، فقد قال الرئيس للصحافة المرافقة في إحدى الرحلات إنها المرة الأخيرة التي ستسافرون فيها معي، فتوقع البعض أن الرئيس يفكر في الاستقالة، وقال أنه مقبل على قرارات تاريخية فذهب البعض إلى إمكانية إنهاء المفاوضات واللجوء إلى مجلس الأمن لترسيم حدود الدولة حتى ذهب البعض إلى القبول بخيار الدولة الواحدة، مع العلم أن هذه الخيارات لا تحمل في طياتها الخير للشعب الفلسطيني فكل هذه الخيارات التي كانت متوقعة والبدائل المطروحة بعد القمة مع ما يجاريها من جهود عربية وغير عربية ما هي إلا حلقة من حلقات تصفية القضية الفلسطينية وإنهائها أما بخصوص الاستقالة فلن يقدم عليها الرئيس الفلسطيني، فحركة فتح لن تسمح بالتنازل عن آخر مراكز القرار في الضفة لصالح من يهين نفسه لاستلامها عوضاً عن الحركة، بعد أن سيطر على موارد السلطة وتحكم في رموزها وبدأ بطرح المشاريع السياسية البديلة كالسلام الاقتصادي، هذا إن بقيت الأمور تسير وفق الخروج على القانون في الضفة الغربية، أما إن عادت الأمور إلى مظلة القانون فهو لن يترك السلطة ليتسلمها رئيس المجلس التشريعي. أما عن الخيارات الأخرى التي تم تداولها قبل القمة كالذهاب إلى مجلس الأمن أو الحديث عن الدولة الواحدة، فالخيار الأول ينتظره الفيتو الأمريكي، وأما الثاني فتنتظره قرارات الكيان يهودية الدولة، فحكومة الاحتلال تسعى لطرد السكان العرب من داخل الخط الأخطر وسحب بطاقات إقاماتهم، فهي لن تقبل أن يعيش العرب و"اليهود" تحت ظل دولة واحدة هذا إن افترضنا أن الشعب الفلسطيني يمكن أن يقبل بمثل هذا الخيار التصفوي. اختلفت الأطروحات بعد القمة فتحوّلت الخيارات إلى بدائل عن المفاوضات في ظل إجازة لمدة شهر دون رقيب للكيان الصهيوني من جهة ليستمر في زرع المغتصبات في خاخرة الأرض المسلوقة وتهويد المقدسات وامتياز الكرامة، ومن جهة أخرى فهي مهلة لأوباما ليتسنى له إدارة انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، فمن المعروف عن العرب الكرم حتى لو كان ذلك على حساب العرض والمقدسات وآلام الشعب المقهور. أما عن البدائل التي طرحت فهي لا تختلف إلا في الصياغة كما أنها لا تحمل في طياتها إلا نذر الشؤم والخراب للقضية وأصحابها، فقد أضيف إلى ما سبق أن يطلب المفاوض الفلسطيني من الإدارة الأمريكية أن تعترف بدولة فلسطينية بحدود ٦٧، عوضاً عن مجلس الأمن حيث الفيتو الأمريكي بالانتظار فأراد المفاوض أن يذهب إلى وكر الأفعى مباشرة لتكون المهمة أسهل للإدارة الأمريكية التي تؤيد الكيان "بيهودية الدولة". أما عن البديل الآخر حول طلب الوصاية الدولية فهذه مأساة جديدة تحتاج إلى التوضيح: بداية منطقة الوصاية الدولية يقصد بها المنطقة التي تديرها دولة تحت إشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، ويملك القطر المسؤول عن الإدارة سلطة كاملة على حكومة منطقة الوصاية، حيث يدير المنطقة بناءً على اتفاقية مع الأمم المتحدة ووفقاً للمبادئ التي حددها ميثاق الأمم المتحدة. مجلس الوصاية: أنشئ لمساعدة عدة مناطق، لم تكن تتمتع بالحكم الذاتي في نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان بعضها مُستعمراً لإيطاليا واليابان، والبعض الآخر كانت تستعمره ألمانيا وصار تحت انتداب عُصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى. من الجدير بالذكر أن عدداً من المناطق وضعت تحت الوصاية الدولية عام ١٩٤٥ إلا أن هناك بشري بأن هذه الدول حصلت على استقلالها أو اندمجت بدول أخرى بحلول عام ١٩٩٤ أي بعد ٤٩ عاماً من الوصاية الدولية أي أننا سنخضع لاحتلال جديد بوجه جديد حتى "الاستقلال" أو الاندماج بدولة أخرى كالأردن مثلاً "كوطن بديل". ومن الواجب ذكره أن هذا المشروع لم يكن إبداعاً من المفاوض الفلسطيني بعد كد وسهر من أجل القضية الفلسطينية، ولكنه مدير بعقول صهيونية وأمريكية، فقد نقل موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٢ ضمن مقال بعنوان "العدوان الإسرائيلي.. صناعة مناخ بالقوة للوصاية الدولية" (فيعد شهر واحد من موافقة الحكومة الإسرائيلية على خطة خريطة الطريق في مايو/أيار ٢٠٠٣، وتحفظها على أكثر بنودها، كتب مارتين إنديك في مجلة فورين أفيرز مقالاً في عدها الصادر في مايو/أيار ويونيو/حزيران، يطالب فيه بوضع فلسطين تحت الوصاية الأميركية بتفويض من الأمم المتحدة إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي) يذكر أن إنديك شغل منصب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط في الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٠، وهو عضو ناشط في منظمة إيباك معقل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وهو معروف بانحيازه لإسرائيل، كما أنه كان سفير الولايات المتحدة لدى حكومتها في العام ١٩٩٥ وفي العام ٢٠٠١. إضافة إلى أن "اولمرت" رئيس وزراء الكيان السابق في مقال حديث له نشر في صحيفة "جيزرواليم بوست" الإسرائيلية نقلته صحيفة القدس بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٤ ذكر فيه أن على "تل أبيب" أن تقبل بوصاية دولية على الباحات المقدسة في بيت المقدس، وأن تسمح بكون الأحياء "غير اليهودية" من المدينة عاصمة للدولة الفلسطينية وأن تعرض حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب ما جاء في مبادرة السلام العربية، كما نقلت الصحيفة من مصدر مقرب من أولمرت أن ما ورد في المقال هو فعلياً ما قدمه لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عند نهاية مفاوضاتها التي استمرت عامين - مضيفاً أن عباس "تادم على عدم القبول بهذه البنود" حالياً. مما سبق نجد بالدليل القاطع أن مشروع التسوية من بداياته يسير وفق مخطط أمريكي صهيوني سر استمراره التنازل ثم التنازل من قبل المفاوض الفلسطيني الذي يلتزم به بمذكرات جلب أمريكية، فإذا كان أولمرت قد عرض إخضاع المقدسات في بيت المقدس للوصاية الدولية فقد تبرع الرئيس الفلسطيني بكل الدولة المنتظرة لتكون تحت الوصاية. من هنا لا بد من إيقاف هذه المهاترات من قبل السلطة الفلسطينية ومفاوضيها والعودة إلى البديل الحقيقي فهو ليس بحاجة إلى البحث أو الاقتراح فهذه الأرض المقدسة سلبت بقوة السلاح وتخضبت ترابها بدماء أجدادنا عام ٤٨ وعام ٦٧ وغيرها عبر مجازر سطرت حروفها بالدم فهي لن تعود إلا كما سلبت ولن يمن علينا أحد بدولة مزيفة على طبق المفاوضات.

استنكر منع أجهزة السلطة لرفع رايات التوحيد والنشيد الاسلامي ابتهاجا بالافراج عنه

النائب المحرر رومانين: "لن نصمت أمام ما يرتكب من جرائم مزدوجة بحق شعبنا، ونطالب الجميع بالوقوف عند مسؤولياته تجاه قضية الأسرى"



أكد النائب المحرر علي رومانين في أول ظهور إعلامي له بعد الإفراج عنه مساء الثلاثاء ١٠/١٩ أن الاستهداف المزدوج للنواب يهدف إلى إسكات صوتهم مشدداً على أن النواب لن يصمتوا أمام الجرائم التي ترتكب بحق شعبهم وقضيتهم فقد كلفوا بقيادة الحق ولن يمنهم الصلف الممارس ضدهم عن الغاية التي انتخبوا لأجلها خاصة وأنهم قبل الاعتقال كلفوا من أبناء شعبهم وخرجوا بعد الاعتقال وقد حملوا أمانة التكليف من الأسرى الذين فارقوهم بفرحة يملؤها الألم لفراق الصابرين الصامدين من أسرارنا البواسل. وعلق رومانين على استقبال الجماهير الحاشد له رغم كل الإجراءات والتضيقات الممارسة على المواطنين وقال: "حظنا باستقبال واسع وخرجت من مدينة الخليل إلى أريحا بموكب جماهيري وعائلي مهيب وهو دليل على التفاف الشعب حول كلمة الحق ومن يصدحون بها والناس يقفون عند أبعاد انتمائهم واختيارهم لنا رغم صعوبة الظروف". وأضاف: "ربما عكس صفو استقبال الجماهير لما أننا تلقينا عدة اتصالات من الأجهزة الأمنية طالبونا فيها بإزالة رايات

التوحيد ووقف النشيد الإسلامي، وفض موكب الاستقبال". وأعرب رومانين عن تخوفه إزاء ما يجري حيث أنه يتوقع تعرض كل من شارك في الاستقبال للمساءلة في ظل الأجواء البوليسية التي تحياها الضفة الغربية. وتساءل رومانين عن سبب ازدواجية المعايير التي تتعامل بها السلطة في استقبال الأسرى ففي الوقت الذي يستقبل فيه ابن فتح بالأعلام والأهازيج ومكبرات الصوت يمنح ابن الحركة الإسلامية وأهله من إبداء أدنى فرحة ابتهاجا بالإفراج عنه بعد سنوات طويلة قضاها في سجون الاحتلال. وطالب رومانين بضرورة تفعيل قضية الأسرى في ظل الحملة الشرسة جدا الممارسة ضدهم داخل السجون والتي تحتاج وقفة تضامنية حقيقية، فالأسرى يستعدون لخوض إضراب في حال عدم الاستجابة للرسائل شديدة المهجة التي رفعوها لإدارة السجون، وهم يجهزون أنفسهم للشهادة في سبيل تحقيق مطالبهم والحفاظ على إنجازاتهم، ويصرخون في وجه كل العالم قائلين: "انظروا إلى السجون".

وحمل رومانين عدة رسائل من الأسرى طالبوا فيها الجميع أن يقضوا عند مسؤولياتهم في تحقيق المصالحة وتجنب شعينا ويلات ما يذوقونه جراء الانقسام، كما وجهوا رسالة للسلطة وأجهزتها الأمنية طالبوهم فيها بالكف عن العبث بأبناء الشعب الفلسطيني ومصالحة، ونقل سؤال الأسرى للأجهزة الأمنية، "لمصلحة من يعذب أبناء الحركة الإسلامية في الضفة؟ وكيف يعتقل الأسرى المحررون من ذوي المحكميات العالية ويحاكموا على تهم قاضاهم عليها المحتل الظالم؟". وأضاف: "من المؤلم أن يصل الحال إلى ما هو عليه في الضفة فبعد أن كان الأسير ينتظر الحرية بشغف للقاء أهله وأحبته والعودة لبيته وأسرته بات يخشاها ولا يرغب بها لسوء ما ينتظره من صنوف العذاب في سجون السلطة لمجرد الإفراج عنه".

يذكر أن النائب علي رومانين فاز في الانتخابات التشريعية عن محافظة أريحا وهو معتقل منذ أربع أعوام ونصف وقد من الله عليه بالإفراج بعد أن أنهى محكوميته.

المجلس التشريعي يقر عددا من مشاريع القوانين بالقراءة العامة ويقر مشروع قانون بالقراءة الأولى

بالأراضي الحكومية، ومشروع قانون ضبط الأموال المكتسبة عبر الفساد الذي يمنح الحق في إصدار قرارات بالتحفظ وفرض الحراسة على الأموال المكتسبة عبر الفساد، ومشروع قانون التصديقات والتوثيق الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني لتنظيم عملية توثيق المحررات الرسمية والعرفية لدى جهة رسمية.

وضع إطار قانوني لتنظيم عمل الشركات في فلسطين، ومشروع قانون الانتفاع بأعضاء الجسم الذي يهدف إلى تنظيم التبرع بأعضاء جسم الإنسان، ومشروع قانون التجارة الذي يهدف إلى وضع تنظيم قانوني لمهنة التجارة، ومشروع قانون استثمار أملاك الحكومة بهدف وضع إطار قانوني يكفل حسن الاستغلال والتصرف

أقر المجلس التشريعي خلال جلسته التي عقدها أمس الأربعاء في مقر المجلس بمدينة غزة عددا من مشاريع القوانين بالمناقشة العامة كما أقر مشروع قانون معدل لقانون التنفيذ بالقراءة الأولى. وقام رئيس اللجنة القانونية د. أحمد أبو حلبية بتقديم مذكرات للمناقشة العامة لعدد من مشاريع قوانين منها: قانون الشركات الذي يهدف إلى

المصالحة الوطنية أمام خطر كبير

د. بحر يستغرب تصريحات عباس حول

اعتبار يهودية الكيان شأنا دوليا وليس فلسطينيا

وتساءل بحر عن سر عدم اتخاذ أي إجراء بحق المدعو عبد ربه رغم تصريحاته الخطيرة التي حرق فيها قلوب الفلسطينيين وهتك عرى حقوقهم الوطنية، ورغم ادعائه الصريح بالتفويض المباشر من قبل قيادة السلطة وحركة فتح، مؤكدا أن بقاء عبد ربه طبقا دون محاكمة أو عقاب من شأنه أن ينسف مواقف وسياسات السلطة و"فتح" التي تدعي فيها الوقوف عند الحقوق والثوابت الوطنية، ويضع القرار الفلسطيني السلطوي في يد زمرة عابثة لا تتورع عن خيانة الوطن وثوابته وقضيته الوطنية..

دولة الكيان مقابل تجسيد الاستيطان والمضي في مسيرة المفاوضات. وأوضح بحر أن إلقاء الكرة في ملعب المجتمع الدولي حول هذه القضية الخطيرة يشكل التفافا مموجا وتنازلا إضافيا في إطار مسلسل التنازلات الذي أدمنته سلطة رام الله وفريقها التفاوضي، مؤكدا أن الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية عميقة عمق الإيمان في قلوب الفلسطينيين، وراسخة رسوخ جبال فلسطين، ولا تخضع لأهواء وأمزجة ورغبات المجتمع الدولي، أو لعبت وتلاعب البعض الفلسطيني الذي انسلك عن كل القيم والمبادئ الوطنية.

أبدى د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي استغرابه من تصريحات الرئيس الفلسطيني (منتهى الولاية) محمود عباس التي أكد فيها أن موضوع يهودية دولة الاحتلال تعتبر شأنا دوليا وليس شأنا فلسطينيا. وأكد بحر في بيان صحفي الجمعة (١٥-١٠) أن تصريحات عباس تشكل تشريعا ضمنيا لتصريحات المدعو ياسر عبد ربه الأخيرة التي أبدى فيها استعداد القيادة الفلسطينية للاعتراف بيهودية دولة الاحتلال، واعتراها غير مباشر بالمطلب الصهيوني الذي اشترط اعتراف السلطة الفلسطينية بيهودية

من وحي آية

(احتضار الصلح بسبب أنها لا تراه مصلحة لها حركة فتح)

النائب:

د. يونس الأسطل



(وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَكَفَرُوا بِهِ آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ . وَلَا تَوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ..) (آل عمران : 72، 73)

لا زال أكثر من مرتابين في تحقيق المصالحة المنشودة بين حركة حماس وفصائل المقاومة من ناحية وبين حركة فتح وفصائل المساومة من ناحية أخرى، ذلك أن الأمر مرهون بالإرادة وحسن الإدارة، والإرادة الفتحاوية مرهونة للضوء الأخضر الأمريكي العربي، وهو انعكاس للقرار الصهيوني، فلا أحد منهم بقادر على نجم الأطماع اليهودية، ولا هو براغب في ذلك غالبا. فما الذي استجد حتى يشد رحاله رئيس المخابرات المصرية إلى مكة المكرمة للاجتماع برجل يبغضه جدا؛ بسبب تعجيزه عن تمرير المؤامرة الصهيونية على الشعب الفلسطيني، وقد أخبره عمر سليمان عن قبولهم لأي اتفاق تتوصل إليه الحركتان؛ ليكون رديفا للورقة المصرية، تلك التي أرادوها وحيا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وإنهم لها لحافون؟! من هنا فقد انطلقت اللقاءات بين الحركتين، وجعلت التعقيبات الإعلامية عليها تجدد الأمل في إمكان التوصل إلى اتفاق، وأن العقدة فقط في الملف الأمني، وما أشبه ذلك بمن حلف لبييعن جملته بدينار، ولكنه ربط معه كلبا، وجعل يطلب فيه ألف دينار، ويأبى تقريق الصفة، فصار الناس يقولون: ما أرخص الجمل لولا الكلب!!، وقد انفص السوق، ورجع صاحبه خاسئا وهو حسير. إن المراقبين والمحللين السياسيين قد وضعوا عدة احتمالات للاستفاقة المصرية، والإذن باستئناف التفاوض حول المصالحة، وقال الذين غلبوا على أمرهم: إنه التكليف الأمريكي لأمر يراد، قد دبر بليل؛ نظرا لمستجدات أو جبت رفع الحجر عن المصالحة؛ ثم اجتهدوا في تحسس تلك الأسباب:

(أ) فمنهم من رأى أن ذلك قد جاء بسبب قدرة المقاومة على تسديد ضربات جديدة في الخليل ورام الله، في وقت ظن فيه كل الأطراف المتواطئة أنه لن تقوم للمقاومة قائمة، وأنه قد حان الوقت للدخول في المفاوضات المباشرة؛ لتصفية بواقي الثوابت الفلسطينية؛ ذلك أن اضطراب حركة حماس إلى تشكيل الخلايا العسكرية جاء نتيجة لانسداد الأفق السياسي، والتغول الأمني، فضلا عن الحصار، وعرقلة الإعمار، وتجميد الحوار، فلزم تنفيس الاحتقان قليلا، والإذن بزحزحة ملف المصالحة، تماما كما جرى تخفيف الحصار عن القطاع بعد العدوان على أسطول الحرية، وسفينة مرمرة التركية؛ إذ أقدم المصريون على فتح معبر رفح جزئيا، وقام الصهاينة بزيادة عدد الشاحنات التي تنقل ما لديهم من منتجات، إلى السوق الاستهلاكية في غزة المنكوبة.

(ب) ومنهم من رأى أن هناك تحضيراً لحرب تستهدف إيران وحزب الله، أو ترديهما معاً، وهذا يستلزم تحييد الجبهة الفلسطينية، فلزم دغدغة العواطف بإمكانية التوصل إلى مصالحة وشراكة، وعلى الجميع أن ينهمك فيها، وينشغل بها، ولا شك أن المصالحة في حاجة إلى أجواء هادئة، تعود فيها التهذئة مع الاحتلال، مع أن التهذئة لم تتحقق في الضفة، وبقيت أجهزة دابتون ومولر ماضية في خصومتها لكل ما يمت لحركة حماس والمقاومة بصلة. (ج) ومهما تكن النوايا الكامنة وراء تحريك عجلة المصالحة المثقوبة؛ فإن الجميع بات موقناً أن تركيع حركة حماس؛ لتقتدي بحركة فتح في الانبطاح للإملاءات الصهيونية، والارتهاز للإدارة الأمريكية والعربية، أمرٌ مستحيل، وأن المراهنة على مزيد من الوقت والحصار، أو على عدوان آخر أشرس من الرصاص المسكوب، أو معركة الفرقان، مغامرة غير مضمونة النتائج، وقد تكون عواقبها أسوأ عليهم من نتائج العدوان الأول، كما أن الحصار قد جلب المزيد من الدعاية والتعاطف الشعبي العربي والغربي، والمزيد من الخزي والعار على أطراف الحصار. أما آية المقال فتتحدث عن خطة يهودية مأكرة، كانت تهدف إلى تنفير ضعاف الإيمان والوعي عن الرسول والإسلام، وذلك بأن تعلن تلك الطائفة عن دخولها في الدين، وإيمانها بخاتم النبیین في صبيحة أحد الأيام، حتى إذا أمسوا أعلنوا ردتهم عنه، فإن أولئك الضعفة سيقولون: إن اليهود أهل كتاب، وعندهم علم بالوحي والنبوات، ولولا أنهم وجدوا محمداً دعياً ما تركوه، ولا ارتدوا عمّا يدعو إليه، وإن ذلك سيدفعهم إلى الردة، فيتحقق لليهود ما يريدون من حرب الإسلام، وتنفير الناس عن خير الأنام عليه الصلاة والسلام ثم تواصلوا في الآية الثانية ألا يؤمنوا، وألا يثقوا إلا فيمن تبع دينهم، وعليهم أن يكتفوا أسرارهم وما يبييتون من إظهار الإيمان، ثم الردة؛ حتى لا تفشل الخطة، والجواب: إن الهدى هدى الله، فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً، كأنما يصعد في السماء، ومن يهد الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولما مرشداً، وقد قال اليهود: إن الله عهد إلينا ألا نؤمن لرسول حتى يأتينا بقربان تأكله النار، فأجابهم: قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات وبالذي قلتم، فلم قتلتموهم إن كنتم صادقين؟!، بل إنهم لم يقدروا الله حق قدره؛ إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء، فأجابهم: من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس؟!، إن كوكبتيل المرحومة منظمة التحرير، ولطول احتكاكهم باليهود، وتعاونهم معهم، قد تشربوا أخلاقهم، وناقضوا مثلهم؛ حيث يتظاهرون بالرغبة في المصالحة كلما سقطوا في ورطة، أو فشلوا في مهمة، لعل الجنوح إلى الحوار يدفع عنهم حرج التنازل والهزيمة، وهم يضمنون أن يعودوا عنها، ويفشلوها، وإنهم لكاذبون، ولكن الهدف من ذلك أن ينسبوا تغرر المصالحة، وبوار المفاوضات، إلى حركة حماس؛ لينفض عنها الناس، ويقبل الإخوان بعضهم على بعض يتلاومون، ومن أجل ذلك فإنهم يشددون على كتمان الأسرار، وعدم القبول بالمصالحة والشراكة؛ إلا إذا اتبعنا منهجهم، ولن ترضى عنك فتح، ولا الجبهة، أو الشيوعيون؛ حتى تتبع ملتهم، وجوابنا لهم: إن هدى الله هو الهدى، وأمرنا لنسلم لرب العالمين.